دلالةُ جموعِ القِلَّةِ في الدَّرسِ اللغويِّ العربيِّ

دراسة نقدية في ضوء قواعد التفكير العلمي

د. عمر رشيد شاكر

جامعة تكريت / كلية العلوم الإسلامية – سامراء

⮘♊🕔◆✍⬃❑▪❷♑◉🙰✃ ★✏🙰✃ ☞⚐⬄❍⚬❏
☞⚐⑩♋❍▪❷♑◉🙰✃

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

حين أنشأ الباحثون في فلسفة العلم ومناهج البحث العلمي يتحدثون عن التفكير العلمي نصُّوا على أنَّ هذا التفكير يتَّسم بجملة من الخصائص المنهجية التي تجعل من توافرها في أيِّ نشاط فكري عملاً منظَّماً وأسلوباً راجحاً في التفكير ومعالجة المشكلات ومنها المشكلات المعرفية .

وقد كان من هذه السمات أو الخصائص سمة ((الشمولية واليقين)) التي تعني أن العلم أو التفكير العلمي يتصف بالشمول أي أن دراسته للظاهرة التي يبحث فيها تسري على جميع أمثالها فهو يشملها ويدر سها في صورة مفاهيم أو قوانين ذات طابعٍ أعمّ (*) .

ويتصف التفكير العلمي باليقين فهو يستند إلى سلسلةٍ من الأَدِلّة والبراهين التي لا يملك المُطَّلع عليها سوى الاقتناعِ بصحتها والتصديق بمضمونها لِما تملكها من القدرةِ على إقناعِ أيِّ عقل .

وأرى أنه يُسْتحسَنُ الوقوف عند خصيصة (اليقين) هنا لما تملكه من تأثيرٍ في مجرياتِ هذه الدراسة التي تُعْنى ببحث (دلالة جموع القلة) في التراث اللغوي العربي ونقدها .

فالحقيقة العلمية قابلة لأن تنقل إلى كل الناس ولها القدرة على الإقناع لما تملكه من أدلةٍ منطقية مقنعةٍ لكل عقلٍ قادر على استيعابها ، وهذا الذي يجعل الحقيقة العلمية يقينية .

ويرى الباحثونَ أنَّ (اليقين) الملازم للتفكير أيِّ تفكير نوعان :

1- يقين نفسي ، أو ذاتي ، وهو الشعور الداخلي لفردٍ من أنه متأكد من أمرٍ ما ، ويكون هذا اليقين أو الشعور مبنياً على ميولنا و اتجاهاتنا الذاتية ، ومثل هذا اليقين لا يُسْتَنَدُ إليه في التفكير العلمي أو الدراسةِ العلمية لأي ظاهرةٍ من الظواهر .

2- يقين موضوعيٌّ ، وفيه يرتكز التفكير إلى أدِلّةٍ منطقية مقنعةٍ لأي عقل ، وفي هذا النوع من اليقين لا يكون هناك ثَمَّة فُرْصَةٌ لميولنا الذاتيةِ أو تجاربنا الشخصيةِ لأن تتدخل في تشكيل أي فكرةٍ علمية أو تكوينها ، بل إنَّ هذه الأَفكار العلمية أو تلك تستمد وجودَها من منطقيةِ الأَدَلَّةِ العلميةِ التي تستند إليها ، وقدرتها على الإقناع (**) .

والفرَضيةُ التي وضعتُها نُصْبَ عَيْنيَّ وأَنا أَ كتبُ هذا البحث هي أنَّ ثَمَّة مواضعَ في الدرسِ ال لغوي العربي لم يُلتزمْ فيها بروح التفكير العلمي وفارق فيها اللغويون خصيصة (اليقين الموضوعي) في هذا التفكير حين استندوا إلى أدِلَّةٍ لا

يمكن التسليم بالاستدلال بها ، ولم يكن ذلك الاستدلال منطقياً أو مقنعاً للعقل المنهجي المنظم .

والأنموذج الذي اخترته لبيان مدى صدق هذه الفرضية هو فكرة (جموع القلةِ) زاعماً أنَّ هذه الفكرة لا تملك من مقومات البقاء ما يكفي ، لا لشيءٍ إلا لأن بواعث نشأتها في الدرسِ اللغوي لم تكن مستندةً إلى أصول علمية مقنعةٍ .

ومجمل هذه الفكرة يقوم على أساس أنَّ اللغويين العربَ نصُّوا على أنَّ من جموع التكسير في العربية ما يدلُّ – في أصل اللغة – على معدود قليل ، عبَّر عنه اللغويون بأنَّه أدنى العدد وهو ما كان من الثلاثة إلى العشرة ، وأنَّ جمعاً آخرَ يدلُّ – في أصل اللغة كذلك – على الجمع الكثير وهو ما كان يزيد على العشرة ، وأنَّ الأول سُمِّيَ بـ((جمع القِلَّة)) ، أمّا الثاني فقد اتُّفِقَ على تسميته بـ((جمع الكَثْرة)) نظراً لدلالته المشار إليها آنفاً .

ولابُدَّ من الإشارةِ هنا إلى مسألةٍ مهمة هنا وهي أنَّ النقد الذي وُجِّهَ في هذه الدراسة قد كان إلى طريقةِ اللغويين في الاستدلال ، أي : إلى طريقتهم في توظيف تلك الأدلةِ والشواهد اللغوية من أجل بناء فكرةِ (جموع القلةِ) في الدرس اللغوي ، وهذا يعني أنَّ الدليل سيكون بمعزل عن هذا النقد ، بعبارةٍ أخرى أن اللغويين استندوا في بناء مباحث (جموع القلة) إلى سلسةٍ من الأدلةِ التي لا يملك الباحث إلا التسليمَ بصحتها مثل نصوص القرآن الكريم ، وما صَحَّ من الشواهد الشعرية وهذه أدلة وشواهدُ بمعزل عن النقد ، ولكنَّ الذي يقع تحت النقد والتمحيص هو طريقة اللغويين في الاستدلالِ بهذه الأدلةِ واستنباط منها ما كان دِالاً على الجمع القليل .

وهذا الذي نقوله لا ين في أن في الدرس اللغوي العربي الشيء الكثير مما تحقق فيه هذا (اليقين الموضوعي) ولكن كما قلنا إنَّ هناك مواضِعَ في هذا الدرس فارقت هذه القاعدة من قواعد التفكير العلمي . ونسأل الله تعالى أن ييسِّرَ لنا تبيُّنَ هذه المواضع وكشفها في هذه الدراسة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن تُقَسَّمَ أفكارُهُ ومسائله على المباحث الآتية :

- **المبحث الأول : فكرة (جموع القلة) في الدرس اللغوي .**

المطلب الأول : أوزان (جموع القلة) في الدرس اللغوي .

المطلب الثاني : دلالة (جموع القلة) في الدرس اللغوي .

- **المبحث الثاني : الاستدلال على دلالة (جموع القلة) عند اللغويين العرب .**

المطلب الثاني : الاستدلال بالشواهد النثرية (القرآن الكريم) .

المطلب الثاني : الاستدلال بالشواهد الشعرية .

المطلب الثالث : العلاقة بين (العدد) وأوزان (جموع القلة) في الكلام العربي .

- **المبحث الثالث : العلاقة بين (جمع القلة) و (دلالته) – دراسة نقدية في ضوء النصِّ القرآني .**

المطلب الأول : (جموع القلة) في القرآن الكريم .

المطلب الثاني : أثر فكرة (جموع القلة) في فهم النصِّ القرآني وتأويله .

- **المبحث الرابع : الدعوة إلى إلغاء فكرة (جموع القلة) .**

المطلب الأول : مسوِّغات الدعوة إلى إلغاء فكرة (جموع القلة) .

المطلب الثاني :نفي فكرة (جموع القلة) في الدرس اللغوي الحديث .

المبحث الأوَّلُ

فكرة (جموع القلة) في الدرسِ اللغويِّ

نستطيع أَن نتعرف فكرةَ جموع القلَّةِ في الدرس اللغوي ببيان قضيتين رئيستين يكوّنانِ مطلبي هذا المبحث هما :

١. أوزان جموع القلة .

٢. دلالة جموع القلة .

المطلب الأول

أوزان (جموع القلّةِ) في الدرس اللغويّ

لا شَكَّ أنَّ أوْسَعَ دراسَةٍ فصَّلتِ القول في أوزان جموع القلة هي تلك التي قدمها لنا سيبويه في كتابه ، وليس من المبالغةِ القولُ إنَّ كثيراً من الدراسات التي جاءت بعده قد نهلت من هذا الكتاب ومنه استقت معظم أحكام جموع القلة ، ولهذا لا أرى أنَّ من الخلل المنهجي في شيء الاستنادَ إلى كتاب سيبويه في عرض أوزان جموع القلة في الدرس الصرفيِّ ، لاسيما إذا علمنا أن المؤلفات اللغوية ما زالت حتى يومنا هذا تعرض مباحث هذه الجموع بحسب عرض سيبويه لها .

ولقد بحث سيبويه هذه الجموع بحثاً منظماً بَدَأها بإثبات وجود فكرة جمعٍ دالٍّ على القليلِ ثم أثبت أوزانَ هذا الجمعِ مُجْمِلاً ، وبعد ذلك فصل القولَ في هذه الأوزان.

أما عن أثبات هذه الفكرة فيقول سيبويه : ((واعلم أَنَّ لأدنى العدد أبنيةً هي مختصة به وهي له في الأصل))[١] .

وأجمل القول في أوزانها قائلاً : ((فأبنية أدنى العدد (أَفْعُل) نحو : أَكْلُبٌ وأَكْعُب . و(أفعَال) نحو : أجْمَال وأعْدَال ، وأحمالِ ، و (أَفْعِلَةٌ) نحو : أجْوبة وأنصبة وأغربة ، (فِعْلَة) نحو : غِلمْة وصِبْيَة وفِتيَة وإخوة ووِلدة))[٢]

ثم أعقب ذلك بيانُهُ أنَّ هناك أبنيةً تختصُّ بالدلالة على الجمع الكثير فقال : ((فكلَّ شيءٍ خالف هذا الأبنية في الجمع فهو لأكثر العدد))[٣] .

١ - جَمْعُ القلّة (أَفْعُل) :

الناظر في كتاب سيبويه يكتشف أَنَّ الألفاظ المفردة التي تجمع (جمع القلة) على زن (أفْعُل) تأتي على الأوزان الآتية :

أ- الأسماء الثلاثية التي تكون على وزن (فَعْل) نحو : كَلْب وأكْلُب وكَعْب وأكْعُب ونَسْر وأَنْسُر[٤] .

وكذلك ما كان من هذا الوزن معتلَّ العين ، نحو : عَيْن و أَعْيُن[٥] .

وبين سيبويه أَنَّ الأوصاف التي تكون على وزن (فَعْل) تجمع على (فُعْل) ، نحو : رَجُلٌ كَثٌّ وقومٌ كُثٌّ ، ولكنه عاد فبيَّن أنَّ ما استعمل من هذه الأوصاف استعمالَ الأسماء فإنه يُكَسَّر على : أفْعُل نحو : عَبْدٌ وأَعبُد ، وبيَّن أن ذلك قد سمعه عن بعض العرب[٦] .

ب- وبيَّن سيبويهِ أَنَّهم رُبَّما يجمعون الأسماء التي على وزن (فَعَل) جمع قِلّةٍ على (أفْعُل) وذلك نحو زَمَن و أَزْمُن (بلغنا أن بعضهم يقول : جَبَل وأَجْبُل)[٧] .

وما كان مؤنثاً على زنة (فَعَل) فإنه يجمع جمع تكسير على (أَفْعُل) أيضاً، نحو : دار وأدْوُر . وساق وأسْوُق ، قال سيبويه :((هذا قولُ يونس ، ونظنه إنما جاء على نظائره في الكلام ، نحو : جَمَل وأجْمُل وزَمَن وأزمُن))[٨] .

ج- نَصَّ سيبويه على أَنه ربما جُمعَ الاسم المفرد الذي على وزنِ (فِعْلٌ)جَمْعَ قلَّةٍ على (أفْعُل) نحو : ذِئْبٌ وأذْؤب ، وقطْعٌ وأقْطُع ، و رِجْلٌ وأرْجُل ((إلا أنهم لا يجاوزونَ الأَفْعُل كما أنَّهم لم يجاوزوا الأكُفّ))[٩] .

د- وقد تُجمعُ الألفاظ التي على زِنة (فِعْلَة) جَمْعَ قلَّة على (أَفْعُل) وذلك نحو : نِعْمة وأنْعُم . وشِدَّة و وأشُدّ ، قال سيبويه : ((وقد كُسِّرت فِعْلَة على (أفْعُل) وذلك قليل عزيز))[١٠] .

هـ - وقد تجمع الألفاظ على وزن (فَعَلَة) جمع قِلّة على (أَفْعُل) وذلك مثل : ناقَة وأَيْنُق و أكَمَة وآكُم .

ومثله : أَمَة وآم ، قال : ((فهي بمنزلة أكَمَة وآكُم وإكام . وإنما جعلناها فَعَلَة لأنا قد رأيناهم كسَّروا فَعَلَة على أَفْعُل مما لم يُحذَف منه شيءٍ))[١١] .

و- ويطَّرد جمع الأسماء المؤنثة الرباعية التي قبل آخرها حرف مدّ كالألف سواءٌ أكانتِ على وزن (فَعال) أو (فُعال) أو (فِعَال) جمع قلة على (أفْعُل) وذلك نحو : عَناق وأَعنُق ، وعُقاب وأعقُب ، وكُراع ، وأكْرُع ، ولِسان (عند من أنث اللسان) ، وأَلْسُن ، وكذلك لو كان حرف المَدَّ الذي قبل الآخر ياءً وذلك نحو : يمين وأيْمُن[١٢] .

٢ - جمع القلة (أفْعال)

تُجمَعُ جَمْعَ قِلَّةٍ على (أَفْعَال) طائفةٌ كبيرةٌ من الألفاظ ذاتِ الأَوزانِ المتنوعة، وقد قدم لنا كتابُ سيبويه وثيقة دقيقة لأوزانِ الألفاظ التي تجمع هذا الجمع ، ويمكن عرضها على النحو الآتي :

أ - ما كان ثلاثياً على وزن (فَعَل) ، نحو : جَبَلٌ وأَجْبَال ، وأَسَدٌ وآساد [١٣] ، وقفاً وأقْفَاء وصفا وأصْفَاء[١٤] ، وقَاع وأقْوَاع[١٥] .

ب - ما كان ثلاثياً على وزن (فعِل) نحو : كَتِف وأَكْتاف وكَبِد وأكْباد[١٦] .

ج- ما كان ثلاثياً على وزن (فِعَل) نحو : قِمَع وأقْماع ، وعِنَب وأعْنَاب ، وضِلَع وأضْلاع(١٧) .

د- ما كان على ثلاثة أحرف على وزن (فَعُل) نحو : عَجُز وأعْجاز ، وعَضُد وأَعَضاد(١٨) .

وكذلك ما كان صفةً على وزن (فَعُل) نحو : نَجُد وأنْجاد ، ويَقظ وأيقَاظ(١٩).

هـ- ما كان ثلاثياً وكان على (فُعُل) وذلك نحو : عُنُق وأَعْناق ، وأُذُن وآذان ، وطُنبِ وأطْناب(٢٠) .

وكذا يُجْمَع على (أَفْعَال) من هذا الوزن (فُعُل) ما كان صفةً نحو : جُنُبٌ وأجْناب(٢١) .

و- ويُجْمَع هذا الجمعَ ما كان مفرداً على وزن (فِعْل) نحو : حِمْل وأ حْمال ، وعِدْل وأعْدَال ، وعِرْق وأعْراق(٢٢) .

وكذلك ما كان معتل العين نحو : فِيْل وأفيال ، وجِيْد وأجْيَاد (٢٣) ، أو معتل اللام نحو : نِضْوٌ وأنضاء(٢٤) .

ز- وذكر سيبويه أَنَّ العربَ جمعت أسماً واحداً عل ى وزن (فِعِل) جمع قلةٍ على أَفْعَال . نحو : إبِل آبال(٢٥) .

ح- وكذلك ما كان على ثلاثةِ أحرف وكان وزنُهُ (فُعْلاً) وذلك نحو : جُنْد وأجْنَاد ، وبُرْج وأبْرَاج ، وجُرح وأجْراح(٢٦) .

وكذا ما كان منه مضاعفاً نحو : حُبّ وأحْبَاب (٢٧) ، أو معتل العين نحو : عُود وأعْوَاد ، وغُوْل وأَغوال(٢٨) .

ويجمع جمع قلة على (أَفْعَال) ما كان مفردُهُ على (فُعْل) وكان صفة نحو : مُرٌّ وأمْرَار(٢٩) .

ط- ويجمع هذا الجمع ما كان مفردُهُ على (فُـعَل) ، نحو : رُطَب وأرْطاب ، ورُبَع وأرباع[٣٠] .

ي- ويجع على (أَفْعَال) ما كان معتل اللام نحو : فلُوٌّ وأفلاء وعَدوٌّ وأعْداء[٣١] .

ك- وجُمعَت على (أفْعَال) أسماءٌ رباعية على وزن (فَاعِل) نحو : شاهد وأشْهَاد، وصاحب وأصحاب[٣٢] .

ل- ويجمع هذا الجمع من الأسماء الرباعيةِ ما كان على (فَيْعِل) نحو : مَيِّت وأمْوَات ، قال سيبويهِ : ((شربهوا فيعلاً بفاعلٍ حين قالوا : شاهد وأشْهَاد))[٣٣] .

م- الأصلُ في (فَعْل) صحيح اللام والعين أن يجمع جمع قلَّة على (أَفْعُل) كما رأينا سابقاً ، ولكنَّ سيبويهِ ذكر أنه قد يجيء منه في العربية على (أَفْعَال) نحو : زَنْد وأَزْناد ، وفَرْخ وأَفْراخ ، وجَدَّ وأجْدَاد وفَرْد وأفْراد ، ثم قال : ((وليس ذلك بالباب في كلام العرب))[٣٤] .

أما ما كان غير ذلك فإنه يجمع في الأصلِ على (أفْعَال) نحو : ما كان معتل العين من (فَعْل) مثل : سَوْط وأسْواط ، وثَوْب وأثْواب ، و قَوْس وأقْوَاس[٣٥] ، وبَيْت وأبْيَات ، وقيْد وأقْياد ، وخَيْط وأَخْياط[٣٦] .

٣ - جَمْعُ القِلَّةِ (أَفْعِلَة)

يُجْمعُ جمع قلة على وزنِ (أَفْعِلَة) الألفاظ التي يكون مفردُها على الأوزانِ الآتية :

أ- وزن (فِعَال) وذلك نحو : مِثال وأَمْثِلَة ، وفِراشِ وأَفرِشة[٣٧] . وكذلك ما كان منه معتلَّ اللام وذلك نحو : رِداء وأرْدية ، وإناء وآنِيَة [٣٨] ، ومَنْ ذكَّرَ لفظ (اللسان) فإنه يجمعه جمع قلة على (أَلْسِنَة) ، أو معتل العين نحو : رِواق وأرْوِقة ، وبوان وأبْونة[٣٩] . وما كان منه مضعفاً نحو : عِنان وأَعِنَّة ، وكِنَّان وأكِنَّةِ[٤٠] .

ب- وزن (فَعَال) وذلك نحو : زَمان وأَزمِنة ، ومكان وأَمْكِنة ، وقَذَال وأَقْذِلَة[٤١] .
وكذا ما كان منه معتلَّ اللام نحو : سَماء وأَسْمِيَة ، وعَطاء وأَعطيَة[٤٢] .
ج- وزن (فُعَال) وذلك مثل : غُراب وأَغْربَة ، وخُراج وأَخْرجة ، وبُغاث وأَبْغِثة [٤٣] وفؤاد وأفِئدَة[٤٤]
وكذلك ما كان منه مضعفاً نحو : ذُبَاب وأَذِبَّة[٤٥] .
ويجمع هذا الجمع ما كان من (فُعَل) معتل العين نحو : حُوار وأحْوِرَة[٤٦] .
د- ما كان على وزنِ (فَعِ يل) وذلك نحو : جَريب وأَجْرِبَة ، وكثيب وأَكْثِبَة ، ورَغيف وأَرغِفَة[٤٧] .
وكذا ما كان منه معتلاً نحو: قَريّ وأقْرِ ية وسَرِيٌّ وأَسْرِيَة [٤٨] ، وشحيح وأشِحَّة[٤٩].
هـ- ما كان على وزن (فَعُول) وذلك نحو : قَعُود وأَقْعِدَة ، وعَمُود وأعْمِدَة[٥٠] .

٤ - جَمْعُ القلَّة (فِعْلَة) :

يرى اللغويون أن ليس لهذا الوزن قاعدةٌ يطَّرِد فيها ، ويتّضِح ذلك من عرض سيبويه للأمثلة أو الأوزان المتعددة التي تجمع على (فِعْلة) إذ ذَكَرَ جمع القلَّةِ (فِعْلة) حين حَدَّ الأوزان الدالة على أدنى العدد – كما سم اها – فقال : ((فأبنية أدنى العدد (أَفْعُل) ... و(أَفْعَال) ... و (أَفْعِلَة) ... و(فِعْلَة) نحو : غِلْمَة وصِبْيَة وفِتيَة وإِخوَة ووِلدَة))[٥١] .

وعلى الرغم من أنَّ الكوفيين قد ذهبوا إلى أنَّ الأسماء المجموعة على وزني (فُعَل) و (فِعَل) هي من جموع القلة أيضاً [*] ، إلا أنَّ الجمهور نصَّ على أنَّ ما دلَّ على أدنى العدد هو الأوزان الأربعة المذكورة آنفاً التي فصّلنا القول فيها من خلال كتاب سيبويه[**] .

المطلب الثاني

دلالة (جموع القلة) في الدرس اللغويّ

ليس هناك شَكٌّ في أنَّ ثنائية القلة والكثرة فكرة تضرب جذورها في أعماق التراث اللغوي العربي ، إذ دُرِسَت جموع التكسير في كتاب سيبويه على وفق هذه الثنائية[٥٢] ، إذ جاء فيه ما يوضِّح أنَّ ثمَّ أبنيةً في كلام العرب مختصة بأدنى العدد ، وأخرى لأكثره ، قال : ((وأعلم أنَّ لأدنى العدد أبنية هي مختصة به ، وهي له في الأصل شركه في الأكثر . كما أنَّ الأدنى ربما شَرِك الأكثر ، فأبنية أدنى العدد (أَفْعُل) ... و (أفْعَال) ... و (أَفْعِلَة) ... و (فِعْلَة) ... فتلك أربعة أبنية ، فما خلا هذا فهو في الأصل للأكَثر وإنْ شرِكه الأقل))[٥٣] .

وقال أيضاً : ((فكلُّ شيءٍ خالف هذا الأَبنية في الجمع فهو لأكثر العدد وإن عني به الأقلُّ فهو داخل على بناء الأكثر وفيما ليس له ، كما يدخل الأكثر على بنائِهِ وفي حيِّزِهِ))[٥٤] .

ولم تقف نصوص سيبويه عند حَدِّ إثبات ثنائية القلَّة والكثرة بل تعدت ذلك إلى تحديد تلك القلة بما هو منحصر من ثلاثة إلى عشرة ، قال سيبويه : ((أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلاً) فإنك إذا ثلثته إلى أن تُعَشِرَه فإنَّ تكسيره أَفْعُل وذلك قولك : كَلْبٌ وأَكْلُب))[٥٥] .

وقد سيطرت طريقة سيبويه هذه في دراسة جموع التكسير بحسب ثنائية (القلة والكثرة) وفي القولِ بدلالةِ (الجمع القليل) على ما كان من ثلاثة إلى عشرة على معظم مناهج العلماء في دارسَةِ هذه الجموع ممن جاؤوا بعد سيبويه ، يقول المبرد (ت 285هـ) في (هذا ما كان على فَعْل من ذوات الياء الواو اللتين هما عينان)[٥٦] :

((فأما ما كان من الواو فنحو قولك : صوْت وأصْوات ، وحَوْض وأحْواض ، وثَوْب وأثْواب ، وما كان من الياء فَشَيْخ وأشْياخ ، وبَ يْت وأَبْيَات ، وقَيْد وأقْياد فإذا جاوزت الثلاثة إلى العشرة فقد خرجت من أدنى العدد))(٥٧) .

وأكّد ثنائية (القلة والكثرة) هذه ابن السراج (ت 316 هـ) في (أصوله) حين قال : ((فَعَال : يجيء على (أَفْعِلَة) في القليل نحو : زَمان وأزمِنة ، وقَذَال وأقْذِلة ، والكثير (فُعُل) نحو : قُذُل وقد يقتصرون على أدنى العدد به))(٥٨) .

وينصُّ الزجاجي (ت 337هـ) على أنَّ أوزَان جموع القلة قد تقع في كلام العرب دالةً على ما هو لأكثر العدد ، لكنه عاد فأكد أن الأصل هو أن تَدُلَّ هذه الأوزان على أدنى العدد ، يقول : ((لأنَّ الجمع لما كان كما ذكرتُ لك مختلفاً في القلةِ والكثرة جعل هذا اللفظ لما بعد الاثنين فأشترك فيه القليل والكثير وربما اقتصر به على ما دون العشرة ، وربما جاوز ذلك ، وجُعل له لفظ آخر يختص بقليل الجمع، وذلك في المُكَسَّر من الجموع ، فجعلت له أمثلة مختصة بالقليل وهي أربعة : أفْعُل ، وأفْعَال ، وأَفْعِلة ، وفِعْلَة ... فهذه الأمثلة واقعة على أقل العدد ، وهو مادون العشرة وربما وقعت لأكثر العدد . إلا أن هذا هو الأصلُ وذلك يقع خروجاً عن القياس المطرد ، كما أنَّ بناءَ الكثير ربما شَرِكَه في القليل))(٥٩) .

ويقول أبو علي الفارسي (377هـ) : ((والعَدَدُ القليلُ ويُحدُّ بأَنَّه العَشرةُ فما دونها وأبنية الجمع القليل أفْعُل وأَفْعال وأَفْعِلَة وفِعْلَة))(٦٠) .

وقال ابن جني (ت 392هـ) : ((ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجَمع : إنَّ ما كان من الكلام على فَعْل فتكسيره على أَفْعُل ككلب وأَكْلُب ، وكَعْب وأكْعب ،

وفَرْخ وأَفْرُخ ، وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيره في القلَّةِ على أفْعال ، نحو : جَبَل وأَجْبَال))[٦١] .

ورأى ابن يعيش (ت 643 هـ) أنَّ القياس كان يقتضي أَن يجعل لكل مقدار من الجمع مثالٌ أو وزن يمتاز به من غيره ، ولكن لما كان ذلك متعذراً إذ الأعدادُ غيرُ متناهية اقتصر العرب على التفرقة بين القليل والكثير ، ((فجعلوا للقليل أبنية تغاير أبنية الكثير ، ليتميز أحدُهما من الآخر))[٦٢] .

وقال أيضاً : ((والمراد بالقليل الثلاثة فما فوقَها إلى العَشْرة وما فوق العشرة فكثير ، أبنية القلة أَربعة أمثِلة من التكسير وهي : أفْعُل ... وأَفْعَال ... وأَفْعِلَة ... وفِعْلَة))[٦٣] .

أما رضي الدين الاستراباذي (ت 686هـ) فلم يبعد عن هذه الطريقة في دراسَة جموع التكسير وعن تصنيفها إلى (قِلَّةٍ) و (كَثْرَة) [٦٤] ، ولكنه زاد على تلك الدراساتِ حين ذهب إلى أن (جموع القلةِ) ليس بأصل في الجمع قال : ((وأعلم أن جمع القلةِ ليس بأصلٍ في الجموع ، لأنه لا يذكر إلا حيث يراد به بيان القلةِ ، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة ، يقال : فلانٌ حَسَنُ الثياب في معنى : حَسَن الثوب ، ولا يَحْسُنُ : حَسَن الأثواب وتقول : هو أنبل الفتيان ولا تقل أنبل الفتية مع قصد بيان الجنس))[٦٥] .

ونصَّ الإمام بدر الدين الزركشي (ت 794هـ) على أنَّ دلالة الجموع الأربعة المذكورة سابقاً – أفْعُل ، وأفْعال ، وأفْعِلة ، وفِعْلة – على الجمع القليل قد كان وضعاً ، قال : ((واعلم أنَّ جموع التكسير [*1] الأربعة وجمعي التصحيح – أعني جمع التأنيث وجمع التذكير – كلُّ ذلك للقلة ، أمّا جموع التكسير فبالوضع))[*2].

و(الوَضْع) مصطلح علميٌّ يَرِدُ في مباحث اللغويين والأصوليين للدلالة على معنى مخصوص وهو تخصيص الشيء بالشيء ، فإذا أُطلق الأوّل فُهِم منه الثاني[(*3)] .

وهذا يعني أنَّ الجموع الأربعة المذكورة آنفاً تدلُّ – بحسب تصوُّر المتقدمين الذي عبَّر عنه الزركشي هنا – على أدنى العدد في حقيقة اللغة وأصلها ، بحيث إذا استعمل أيُّ لفظٍ مجموعاً على وزنٍ من الأوزان هذه فُهِم منه الدلالة على القليل ، بغضِّ النظر عن دلالة السياق أو إرادة المتكلم ، وهو ما نعبِّر عنه بالدّلالة في أصل اللغة وحقيقتها .

أمّا المحدثونَ فإنَّ إثبات فكرة جموع القلةِ ودِلالتها عندهم أَوْسَعُ من أَن يستدلَّ لها ،ذلك بأنَّ كثيراً منهم لا يتردَّدُ في إثباتِ هذه الفكرة متابعاً في ذلك مقولة القدماء ، يقول الأستاذ أحمد قَبَش معرفاً (جمع القلةِ) : ((هو ما دَلَّ على ما دون العشرة وجمع الكثرة ما تجاوز الثلاثة إلى ما لانهاية له))[(٦٦)] .

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنَّ من أهمِّ أسباب اختلاف أوزان الجموع هو دلالتها على القلة والكثرة ، قال : ((القلة والكثرة : وهو سبب آخر من أسباب اختلاف الجموع))[(*)] .

ثم تابع القدماء في بيان أنَّ المراد بالقلة ما كان من الثلاثة إلى العشرة، قال: ((والمراد بالقلة ما كان من الثلاثة إلى العشرة فإن زاد على العشرة فهو من جموع الكثرة، فيقال: أربعة أحرف، أو عشرة أحرف فإن زادت على العشرة قيل: حروف))[(**)].

ورأى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ الأصل هو أن تدلَّ أوزان (أفعُل ، وأفعال، وأفْعِلة ، وفِعْلة) على القليل ، ويدلَّ غيرها من جموع التكسير على الكثير ، وما يُعدلُ عن ذلك إنَّما يكون لضرب من البلاغة ، قال : ((هذا هو الأصل في استعمال القلة والكثرة وقد يُعدلُ عن ذلك لضرب من البلاغة ، فقد تُعطى القلة وزنَ الكثرة ، والكثرةُ وزن القلة لغرضٍ ما أو قد يُخَصُّ كلٌّ من الوزنين بمعنى))[***] .

ولقد دخلت هذه الفكرةُ إلى كتب الصرف التعليمية التي ينهل منها الطلبة الجامعيون وغيرهم قواعد الصرف العربي ، فهم يتلقون منها أنَّ جموع التكسير قسمان: قلة وكَثْرَة ، وأَنَّ القلة ما كان دالاً على معدودٍ من ثلاثةٍ إلى عشرة ، بقول الدكتور عبد هالراجحي : ((يقول الصرفيون إن العربية تستعمل صيغاً معينة للدلالةِ – في الأغلبِ – على عددٍ لا يقِلُّ عن ثلاثة ولا يزيد عن عشرة ، وهي الصيغ التي سميت جموع القلة))[٦٧] .

ويقول الأستاذ عبد الجبار علوان النايلة : ((ومدلول جمع القلةِ بطريق الحقيقةِ ثلاثة فما فوقها إلى العشرة ، وهناك أوزان أخرى لجموع الكثرة ... ومدلولها ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية))[٦٨] .

إنَّ هذا الذي نقلناه عن اللغويين العرب قدمائهم ومحدثيهم يثبت على نحو واضح وأكيد أنَّ جموع التكسير عندهم صنفان :

١. جموع قلة : وهو ما كان دالاً – في أصل اللغة – على أدنى العدد وهو ما كان من الثلاثة إلى العشرة .
٢. جموع كَثْرَة : وهو ما كان دالاً على أكثر من ذلك .

وهذا هو الأصل في استعمال هذه الجموع كما نصوا في دراساتهم وهو ما سيكون عرضةً للبحث والمناقشةِ عندنا في هذه الدراسة .

المبحث الثاني

الاستدلال على دِلالةِ (جموع القلة) عند اللغويين العرب

لقد انتهينا في المبحث السابق من بيان أَنَّ اللغويين العرب قد صنفوا جموع التكسير صنفين : قلَّةً وكَثْرَةً ، وأن جمهورهم ذهب إلى أنَّ للقلة أوزاناً أربعةً هي : (أَفْعُل) و (أَفْعَال) و (أَفْعِلَة) و (فِعْلَة) ، هذا من جانب ، ومن جانبٍ آخر بينوا أَنَّ هذه الجموعَ تدلُّ – وَضْعاً – على ما هو منحصر من ثلاثة إلى عشرة .

إنَّ محاكمة أيٍّ من جانبي الفكرة لابد أن يستند بادئ ذي بَدْءٍ إلى الأدلةِ التي ارتُكِنَ إليها في إقرارهما ، وهذا ما سنحاول إنجازه في هذا المبحث ممّا له صلة بموضوع دلالةِ (جموع قلة) على أدنى العدد على وجه التحديد .

المطلب الأَوَّل

الاستدلال بالشواهدِ النثريَّة (القرآن الكريم)

تستقي القواعدُ روحها وعنصر بقائِها من النصوصِ التي تستند إليها وك لمَّا كانت تلك النصوصُ صحيحةً ثابتةً كانت تلك القواعد مستندةً إلى أرضٍ صُلْبةٍ ويمكن التسليم بها والاطمئنان إلى سلامتها ولا يسلم هذا الاطمئنان إلى تلك القواعِدِ حتى تكون طريقة الاستدلال أو أسلوب توظيف الأدلة في استنباط القاعدةِ سليماً ومتكئاً إلى منهجٍ علمِيٍّ سليم .

ولاشَكَّ في أنَّ أبلغَ النصوصِ التي استند إليها اللغويون العرب في استخراج قواعدهم وتقرير معاييرهم هي نصوص القرآن الكريم ، التي لا يرقى شكٌّ إلى سلامتها، وفصاحتها ، ولا تحوم أية ريبة حول بلاغةِ هذا النصِّ الكريم .

وإنَّ البحث عن أوزانِ جموعِ القلةِ في القرآن الكريم أَوسع من أن تستوعبه دراسة موجزة ولقد تكفلت دراساتٌ مستقلة بيان تلك الأَوزانِ في الكتاب الكريم من ذلك تلك القائمة الطويلة المهمة التي أعدها الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه ((دراسات لأسلوب القرآن الكريم)) [٦٩] ، فبين فيها بالتفصيل ما جاء في القرآن الكريم مجموعاً جمع قلَّة ، ومن ذلك على سبيل المثال :

١. أَفْعُل : ومن ذلك قوله تعالى ﴿ ✂〰🖳⬂♦❑🙵❺ 🕮❒⮝⇳♑⇦❷⌦ ♎❑➔⬁⬛➔❑♎♦🕔☼🏀⮘ ﴾ ، البقرة : 197 ، وقوله تعالى ﴿ ◻⧫⌛⌧▦⌧❷♦☠⇳ 🙰⅍🕯❒☼⬁➔⇖⚐⭍ ✂〰✍★ ﴾ ، النحل : 112 .

٢. أَفْعَال : ومنه قوله تعالى ﴿ ◻⧫⬛⬛➔⍓⬛✵⌨⍓ 🙰♦🕔②♎⬈✆ ☼✵▦⬂○✿⌨⍓ ⬉♦✍⬛❼✂ ⬈♦✂⚐❒🕔❷⌘♎♎☠⬁ ﴾ ، الكهف: 6 ، وقوله تعالى ﴿ 🕮❒◻⧫⌧• ③♦☝♦⑨⍓🙰✸❷⬉❒♌♦ ✂〰⑩⬂☽➔❷⬁⬈♦✂♍⚘ 🕮❒✈⇳ ⬉♦✍⬛❼🗐 🔔➔⬛➔❑⬗✌ 🕮❒🔔⬂▦⌧〰⑩⬈♑⍓〰✎ ﴾، محمد:24.

٣. أَفْعِلة : مثل قوله تعالى ﴿ ◻⧫☽⧫🕔☝♎⬛➔❑☑✂☎ 🕮❒✶⍻☺●❑⧫ ✂〰⑩⬂⌛➔▦⬂❷⌘ ﴾ ، التوبة: 12، وقوله ﴿ 🕮❒☼❽♦✌♦ ♎♎⮫⚘ ✂〰⑩○○☺⍓〰✎⬈♎ ♎♦〰✎⬈☯ ◻⧫○✿〰⑩⧫💣⇳ 🕮❒❒⬀⑩♎③♦❑🖰 🙰♎☽⧫⑨⍓❻⍻♎⍓〰 ﴾ ، الرعد : 17 .

٤. فِعْلَة : ومن ذلك قوله تعالى ﴿ ▫⬧✉⧉ ♌⧉ ✍⧉☒🔔♌♦ ✎♦📖⇖⌚⊞
☽⧉⌘⬀❑◆❑⮘ ▫⬧✿❄✋⌖⧉○⧉ ✂✍♑♒○❹⑨←❑↓
﴾ ، النساء : 11 ، وقولهُ ﴿ ❒◆🔔⬧✍✌◆ ♦⧉○⬄❑◆❑⮘
✖⧉❼ ✂✍♑♒⬂☺⬏⑨⧉③✡❑❑⧉ ← ﴾ ، يوسف : 30 .

وهذه الإشارةُ الموجزةُ تعطي دليلاً على أن ليس ثمة شَكٌّ في وجود هذه الأوزانِ الأربعة في القرآن الكريم ، بل إنَّ النظر في هذا النص الكريم يثبت أنَّ ما جاء على وزن (جموع القلة) فيه أوسَعُ من أن يُحْصَرَ في عُجَالةٍ ولكن الذي نريدُ أن نحتكم إليه وأن نناقشه هنا هو مدى الاستعانة بالقرآن الكريم عند اللغويون العرب في إثبات دلالة (جموع القلة) على ما هو منحصر بين الثلاثة والعشرة لأنَّ إثبات هذه الدلالة أو نفيها سيترك أثره في توجبه معاني عددٍ من النصوص القرآنية الكريمة .

والقارئ للتراثِ اللغوي العربي يفاجأ حين يكتشف أنَّ مباحث النحويين التي أرست هذه القاعدة (دلالة جموع القلة) ، وأثبتتها لم تكن تستند إلى نصوص القرآن الكريم ، بل إنَّ ما ورد في تلك المباحث من الشواهد القرآنية كان نزراً يسيراً وكان في مجمله يناقش أوزان (جموع القلة أو الكثرة) لا دلالتها ، أي أنه يناقش جمع مفردة معينة على هذا الوزن أو ذاك دون الدخول في مناقشة دلالتها على معدودٍ منحصرٍ بين الثلاثة والعشرة – إن كان الجمع (جمع قلة) – ، وقد يناقش النحوي في أثناء ذلك مسائل لها مساسٌ بالجانب النحوي أكثر من الجانب الصرفي .

من ذلك مثلاً ما جاء في قول ابن يعيش : ((واعلم أنَّ أبنية القلة أقرب إلى الواحد من أبنية الكثرة ، ولذلك يجري عليه كثير من أحكام المفرد ، ومن ذلك جواز تصغيره على لفظه خلافا للجمع الكثير ، ومنها جواز وصف المفرد بها ، نحو (ثوبٌ أسمال) ، و (بُرمة أعشار) ، ومنها جواز عود الضمير عليها بلفظ الإفراد ، نحو قوله

تعالى ﴿ ❐◆☽♌♎♌❐ ♋◆♑▤⬀♐◈ ✕♈❼
✂♐♑☼⬃➔⍐◷⬚⬰➔◆♋♐⬀❸◆❐☾ ☎
♦♊❍⬄☽⬰⓿▤⬀♐ ☜♏⬂▥✸♐ ✕♈❼
♐⬅⮌⬀❑☼♌❍♌◷ ﴾ .النحل : 66))[٧٠] .

ونلاحظ هنا أنَّ ابن يعيش تحدث عن عود الضمير المفرد على (أنعام) – وهو من أبنية جموع القلة – دون أن يناقش كيف أن هذه اللفظة تدلُّ على جمع قلة في حين أنَّ النص يقتضي أن تكون دلالتها دلالة كثرة .

وقال ابن هشام (ت 761هـ): ((الأوَّل من أبنية القلَّة : أَفْعُلٌ – بضم العين ... الثاني : أفْعَالٌ ، وهو لاسم ثلاثي لا يستحق أفْعُل : إما لأنه على فَعْل ولكنه معتل العين ... أو لأنه على غير فَعْل ... وشذَّ نحو أرْطاب ، كما شذَّ في فَعْل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو : أحْمال ، وأفراخ ، وأزناد ، قال تعالى ﴿ وأولاتُ الأحمالِ﴾ الطلاق : 4))[٧١] .

ولعل الذي ألجأهم إلى الحديث عن أبنية (جموع القلة) في نصوص تقتضي أن تكون للكثرة هو إيمانهم بأن أبنية جموع التكسير (قلة وكثرة) ، قد ينوب بعضها مكان بعضٍ فيأتي بناء القليل في موضوع الكثير (أو خلافُ ذلك أيضاً) ، وهي فكرة قديمة عند اللغويين العرب تعود إلى عصر سيبويه ، الذي يقول : ((واعلم أنَّ لأدنى العدد أبنية هي مختصة به ، وهي له في الأصل ، وربما شَرِكه فيه الأكثرُ . كما أن الأدنى ربما شَرِكَ الأكثرَ))[٧٢] .

ورأى سيبويه أن ذلك من باب التوسع ، قال : ((واعلم أنهم يُدخلون بعضها على بعضٍ للتوسع إذا كان ذلك جمعاً))[٧٣] .

وقال الزجاجي – متحدثاً عن جموع التكسير – : ((فجعلت له أمثلة مختصة بالقليل ، وهي أربعة ، أَفْعُل ، وأَفْعَال ، وأَفْعِلَة ، وفِعْلَة ... فهذه الأمثلة واقعة على أقل العدد ، وهو ما دون العشرة ، وربما وقعت لأكثر العدد ، إلا أن هذا هو الأصل ، وذلك يقع خروجاً عن القياس المطرد ، كما أن بناء الكثير ربما شَرِكَه في القليل))(٧٤) ، وسبق أنَّ تحدثنا عن ذلك وأوردنا نصوصاً أخرى في المبحث السابق .

ويلاحظ المتتبع لتراث اللغويينَ الذي قُعِّدَ فيه أحكام جموع القلة أن هؤلاء الدارسين لا يضطرون للدخول في تفاصيل مناقشة دلالة هذه الجموع على (العشرة فما دونها) إلا في مواطن تتقاطع بصورة واضحة مع نظريتهم هذه التي قرروا فيها دلالة جموع القلة على نحو ما نرى في حديثهم عن قوله تعالى ﴿ ❐◆✁✃✄☹⬀✆☺♦◙✵◑♦🕐☼💣→ ③♦✋♦❸◆✉✹🕐⇔➦✎ ✉⚲✉✡☐▦→○⬁♑⚲♊❍ ⚐❐◙■🕐✚♦❐♦ 🔔➔❷⬉❐▦⬈📖 ﴾ . البقرة : 228 . فالعدد هنا هو (ثلاثة) يقتضي أن يكون الجمعُ الذي يَرِدُ في إثْرِهِ جمعَ قلة ، لكنه جاء على وزنٍ من أوزان جموع الكثرة وهو (فُعُول) : قُروء .

وقد اتَّجَهَ العلماءُ في معالجة هذه القضية اتجاهين ، فمنهم من كان يرى أنَّ في العربية ألفاظاً يردُ لها نوعٌ واحد من الجموع (القليل أو الكثير) دون النوع الآخر ، وهو من أجل ذلك يرى أنَّ لفظة (قرء) لم يرد له في العربية جمع قلة ، بل الذي وردَ هو جمع الكثرة وَحْدَهُ : (قروء) ، وعلى هذا يفسر استعمال القرآن الكريم لهذا الجمع (وهو للكثرة) في موضع يقتضي القلة ، قال سيبويه : ((فأما القِرَدة فاستُغني بها عن أقراد كما قالوا : ثلاثة شسوع فاستغنوا بها عن اشساع ، وقالوا ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أَقْرُؤ))(٧٥) .

وقال ابن ولاد (ت 324هـ) : ((وإذا قلت ثلاثة أَكْلُب فالثلاثة هي الأكلب ، وإذا لم تستعمل العرب الجمع القليل في مثل هذا استغنت عنه بالكثير فجعلته للقليل

والكثير ، فمن ذلك قولهم : ثلاثة شسوع استغنوا عن أشساع ، وثلاثة قرود استغنوا عن أقراد وثلاثة قروء استغنوا بها عن أقرؤ))[٧٦] .

وقال الزمخشري : ((فإن قلت : لِمَ جاء المُميَّزُ على جمع الكثرة دون القلة التي هي الأقراء ؟ قلت : يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر ، لاشتراكهما في الجمعية ، ألا ترى إلى قولهم بأنفسهن وما هي إلا نفوسٌ كثيرة ، ولعل القروء كانت أكثر استعمالاً في جمع قُرء من الأقراء ، فأوثر عليه تنزيلاً لقليل الاستعمال منزلة المهمل فيكون مثل قولهم : ثلاثة شسوع))[٧٧] .

ومنهم من يستند إلى ما سبق أنْ بيناه وهو أنَّ جموع التكسير قد ينوب بعضها مكان بعض فتأتي جموع الكثرة للدلالة على القلة وكذلك العكس ، قال الزجاجي : ((وكذلك ما جُمِعَ بالألف والتاء ، نحو : الهندات ، والطلحات ، والجفنات، المقصود به أن يكون لأقلِّ العدد ، وربما وقع لأكثره فيكون ذلك جائزاً غير مردود ... لاشتراك الجموع ، ودخول بعضها على بعض ، ألا ترى أنَّ فُعُولاً من أبنية أكثر العدد،وقد تقع للقليل ، كما قال ﷻ ﴿ ثلاثة قروء﴾ ، البقرة : 228))[٧٨] .

وقال أبو البقاء العكبري (ت 616هـ): ((و (قروء) جمع كثرة ، والموضع موضع قلة ، فكان الوجه ثلاثة أقراء ، واختلف في تأويله ، فقيل وُضِعَ جمع الكثرة في موضع جمع القلة ، وقيل : لما جمع في المطلقات أتى بلفظ جمع الكثرة ، لأن كل مطلقة تتربص ثلاثة ، وقيل التقدير : ثلاثة أقراء من قروء))[٧٩] .

وقال رضي الدين الاستراباذي عن جموع القلة والكثرة : ((وقد يستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر ، كقوله تعالى ﴿ ثلاثة قروء ﴾ مع وجود : أقراء))[٨٠] .

لقد اتَّضح عندنا أنَّ اللغويين العربَ قد نصُّوا على أنَّ من الجموع ما هو دالٌّ – في أصل اللغة – على أدنى العدد من الثلاثة إلى العشرة ، وكنا ننتظر منهم أن

يقدموا لنا النصوص الثابتة التي استندوا إليها في سبيل الحكم على دلالة هذه الجموع ، وكان الدارس يحسب أنَّ نصوص القرآن الكريم هي في مقدمة الأدلة التي توضح علامَ استند اللغويون العرب في القول بوجودِ جمعٍ دالٍّ – في أصل اللغة – على أدنى العدد ؟ ولكن تبين لنا أنهم لم يستندوا – حين قرروا ذلك – على هذه النصوص الكريمة ، بل إنَّ ما ورد من نصوص كريمة في أثناء البحث في (جموع القلة) كانت – في أغلبها – تعالج أحكام تلك الجموع لا دلالتها .

والتأمل في كثير من النصوص التي حلَّلها أولئك اللغويون تبيِّن أنَّهم ما كانوا يناقشون دلالة الجمع فيها إلا حينما يرون تقاطعاً مع نظريتهم القائلة بدلالة تلك الجموع على أقلِّ العدد ، فنراهم حينذاك يؤكدون :

1- أنَّ الأصلَ في العربيةِ هو أنْ تدلَّ تلك الجموع على العشرة فما دونها إلى الثلاثة.
2- وأنَّ في نصوص العربية خروجاً على هذا الأصل إذ يأتي فيها الجمع القليل وارداً مقام الكثير ، أو تستعمل تلك النصوص الجمع الدالَّ على الكثير في مقامِ الدالِّ على القليل .

وقد يقرر العلماء المتقدمون أنَّ في العربية ألفاظاً لم يُستعملْ لها إلا جمعٌ واحدٌ (قِلَّة أو كثرة) ، فهو يُستعمَل في موضع لدلالة محددة ثم يَرِدُ في نصٍّ آخر لدلالة أخرى غير التي كانت في موضعٍ غيرِهِ .

المطلب الثاني

الاستدلال بالشواهد الشعرية

لقد انتهينا في المطلب السابق إلى نتيجة واضحة وهي أنَّ اللغويين العرب – حين قرروا أنَّ ما اصطلحوا على تسميته بـ(جموع القلة) دالَّةٌ على الثلاثة إلى العشرة – لم يكونوا يستندون إلى استقراء دقيق لدلالة الألفاظ القرآنية ، بل تبين لنا أن الشواهد

القرآنية في مباحث (جموع القلة) لم تظهر كثيراً ، وأن ما ظهر منها كان – في مجمله – يعالج طريقة بناء هذه الجموع دون أن يكون هناك بحث دقيق لدلالتها ، إلا إذا ظهر في النصوص القرآنية ما يخالفها مخالفة صريحة على نحو ما رأينا في توجيههم قوله تعالى ﴿ ثلاثة قروء ﴾ ، البقرة : 228 .

ولأن البحث العلمي أياً كان تخصصه لابد أن يستند إلى أدلة يقينية ، لذا كان لابد من البحث عما يُظن أنه مستند اللغويين العرب في تحديد دلالة (جموع القلة) ، وسنحاول في هذا المطلب تتبع طريقة اللغويين في الاستدلال بالشواهد الشعرية في مباحث (جموع القلة) لعلنا نجد فيها ما سوَّغ لهم القول بتحديد دلالة جمعٍ ما على أدنى العددِ في هذه الشواهد .

والبحث في طريقة اللغويين في الاستدلال بالشواهد الشعرية هنا له ما يُسوِّغه ، ذلك بأنَّ الشعر العربي كان واحداً من أبرز الروافد المؤسسة لطائفةٍ ضخمة من القواعد اللغوية في التراث اللغوي العربي ، وسنحاول أن نُكثر هنا من الاستناد إلى الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه ، والسبب في ذلك هو أن الكثرة الغالبة من اللغويين العرب لم يأتوا بإضافةٍ ذات بالٍ على ما أورده سيبويه من شواهد في كتابه ، فضلاً عما تحمله دراسة هذا الموضوع في كتاب سيبويه من قيمة علميّةٍ في ذاتها ، إذ إنَّ نصَّ سيبويه يُعد أوَّلَ نصٍّ لغوي (نحوي) مدوَّنٍ وصل إلينا وأقْدمَه .

والطريقة العلمية في نقد الاستدلال لابدَّ أن تقوم – أولاً – على استقراءٍ دقيقٍ للأدلة نفسها التي استند إليها اللغويون ، حتى يتبيَّن لنا مدى ما تحتمله تلك الشواهد من معانٍ قد تؤيد فكرة دلالة جمعٍ ما على القليل (أو الكثير) أو تعارضها ، وحتى

نستطيع استخلاص النتائج كان لا بدَّ من عرض شواهد سيبويه الشعرية مما له صلة بموضوعنا ، وهذه الشواهد هي :

1- قال سيبويه : ((أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف ، وكان (فَعْلاً) فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشره فإن تكسيره (أَفْعُل) وذلك قولك : كَلْب وأَكْلُب ... واعلم أنه قد يجيءُ في فَعْلٍ (أَفْعالٌ) مكان أَفْعُل . قال الشاعر الأعشى :

وُجِدْتَ إذا اصطلحوا خيرَهم وَزنْدُك أَثْقَبُ أَزنادِها

... والقياس في فَعْل ما ذكرنا وأما ما سوى ذلك فلا يُعلم إلا بالسمع ثم تطلب النظائر ، كما أنَّك تطلب نظائر الأفعال هاهنا فتجعل نظير الأزناد قول الشاعر وهو الأعشى :

إذا رَوّحَ الراعي اللِّقاح مُعزِّباً وأمْسَت على آنافِها عَبَراتُها))[٨١] .

2- وقال سيبويه : ((وربما كسروا فَعَلاً على (أَفْعُل) كما كسروا فَعْلاً على أَفْعال ، وذلك قولك : زَمَن وأَزْمُن ، وبلغنا أن بعضهم يقول : جَبَلٌ وأَجْبُلٌ . قال الشاعر وهو ذو الرمة :

أَمَنْزِلتي مَيٍّ سلامٌ عليكما هل الأَزمُنُ اللائي مَضَيْنَ رَواجِعُ))[٨٢] .

3- وقال أيضاً : ((وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعْلاً) فإنه يُكسَّر من أبنية أدنى العدد على (أَفْعال) ... وقد يجيء إذا جاوز بناء أدنى العدد على (فِعَلَةٍ) نحو : جُحْر وأَجْحَار وجِحَرَة ، قال الشاعر :

كرامٌ حين تنكفت الأفاعي إلى أَجحارِهِنَّ من الصقيعِ))[٨٣] .

4- وقال سيبويه : ((وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعْلاً) فإنه يُكسَّر من أبنية أدنى العدد على (أفْعال) ... وربما استغني بأفْعال في هذا الباب فلم يُجاوز ،

كما كان ذلك في فعْلٍ وفعل ، وذلك نحو : رُكْن وأرْكان ... وقالوا رُكْن وأَرْكُنْ ، وقال الراجز وهو رؤبة :

وَزْحمُ رُكنيك شِدَادَ الأرْكُنْ))[٨٤] .

5- وقال سيبويه : ((أما ما كان (فَعْلاً) من بنات الياء والواو فإنك إذا كسَّرته على بناء أدنى العدد كَسَّرته على (أَفْعال) وذلك : سَوْط وأسْواط ، وثَوْب وأثْواب ، وقَوْس وأقْواس ... وقد قال بعضهم في هذا الباب حين أراد بناء أدنى العدد (أَفْعُلٌ) فجاء به على الأصل ، وذلك قليل . وقالوا : قوس وأقْوُس ، وقال الراجز:

لكلِّ عيشٍ قد لبستُ أثْوُبا))[٨٥] .

6- وقال سيبويه : ((وأما ما كان من بنات الياء والواو وكان (فَعْلاً) فإنك إذا بنيته بناء أدنى العدد بنيته على (أَفْعال) ، وذلك قولك : بَيْت وأبْيات ... وقد بنوه على (أَفْعُل) على الأصل ، وقالوا أَعْيُن ... وقالوا أَعْيان ، قال الشاعر :

ولكنّني أغدو عليَّ مُفَاضَةٌ دِلاصٌ كأَعيانِ الجرادِ المُنَظَّمِ))[٨٦] .

7- وعن جمع (يمين) جمع قلة على (أَفْعُل) قال سيبويه : ((وقالوا : يمين وأَيْمُن لأنَّها مؤنثة ، وقال أبو النجم :

يأتي لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ))[٨٧] .

ومن الشواهد التي وردت في غير كتاب سيبويه :

- ما جاء في الخصائص من قول ابن جني في (باب في احتمال القلب لظاهر الحكم): ((هذا موضعٌ يحتاج إليه مع السعة ، ليكون مُعدّاً عند الضرورة ، فمن ذلك قولهم : أسْطُر ، فهذا وجهه أن يكون جَمعُ سَطْر ، ككلب وأكْلُب ،

وكَعْب وأكْعُب ، وقد يجوز أيضاً أن يكون جمع سَطَر ، فيكون حينئذ كزَمَنٍ وأَزْمُن ، وجَبَل وأَجْبُل ، وقال :

إني لأكنى بأَجْبَالٍ عن أَجْبُلها   وباسم أَوْدِيَةٍ عن اسم واديها

ومثله أسطار فهذا وجهه أن يكون جمع سَطَر (كجَبَل وأَجْبَال) ، وقد يجوز أيضاً أن يكون جمع سَطْرَ كثَلْج وأثْلج وفَرْخ وأفْرخ ، قال الحطيئة :

ماذا تقول لأفراخٍ بذي مَرَخٍ   زُغْبِ الحواصل لا ماءٌ ولا شَجَرُ)) [٨٨] .

– وقال ابن هشام في (أوضح المسالك) : ((كما شذَّ في فَعْل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها ، نحو أحْمال ، وأَفْراخ ... وقال الحطيئة :

*** ماذا تقول لأفراخٍ بذي مَرَخٍ ***))[٨٩] .

لا شك أنَّ النصوص الشعرية المتضمنة لجموع القلة هي أكثر من ذلك بكثير ، وهي كذلك متعددة في كتاب سيبويه وفي غيره ، ولكننا استعرضنا من تلك الشواهد ما وَرَدَ في مباحث جموع القلة ، وهي تنشئ في ذهن المتتبع جملة من الحقائق البارزة، هي :

1– إنَّ ما ورد من الشواهد الشعرية في النصوص السابقة لم نلمس فيه ما يؤكد حقيقة أنَّ من الجموع في العربية ما هو دالٌّ – وضعاً أو في أصل اللغة وحقيقتها – على أدنى العددِ من الثلاثة إلى العشرة .

ويتبين من استعراضنا أنَّ منها ما لا يمكن القول فيه أنه يدلُّ على أدنى العدد، ومن ذلك قول ذي الرمة :

أَمَنْزِلتي مَيٍّ سلامٌ عليكما   هل الأَزمُنُ اللائي مَضَيْنَ رَواجِعُ

أو كقول الشاعر :

كرامٌ حين تنكفت الأفاعي   إلى أَجحارِهِنَّ من الصقيعِ

فهذان النصان – مثلاً – لا يمكن أن يكون جمعا (الأزمن) و(أَجحارهنَّ) ، فيهما يدلان على العشرة فما دونها ، لأن معناهما يقتضي الدلالة على الكثرة كما هو بَيِّن .

ولعل الذي سوغ لهم ذلك – أي الحكم بأنَّ هذه الجموع جموع قلة مع أنها وردت في نصوص تقتضي الكثرة – هو ما سبق أن قررناه وهو أنهم يؤمنون بنظرية تناوب جمعي الكثرة والقلة في الدلالة ، إذ قد تدل جموع الكثرة على ما هو منحصر من ثلاثة إلى عشرة ، وقد تدلُّ جموع القلة على ما هو كثير ، وهذا خلاف الأصل – عندهم – الذي ينص على دلالة جموع القلة على العشرة فما دونها ، ودلالة جموع الكثرة على ما هو أكثر من ذلك .

2– وتأمُّلُ هذه النصوص يبين أنَّ ما ورد فيها من شواهد تتضمن أوزاناً على (جموع القلة) لم يكن غرض اللغويين من دراستها بحثَ دلالة تلك الجموع ، وإنما كان الغرض هو مناقشة طريقة جمع بعض الألفاظ اللغوية على هذا الوزن أو ذاك من أوزان جموع القلة ، وكذلك بيان مدى موافقةِ جمعِ هذه الألفاظِ على الأوزان تلك مع المقاييس والقواعد الثابتة عند علماء العربية أو عدم حصول تلك الموافقة.

إن النتيجة التي ننتهي إليها هنا تسلمنا إلى ما خلصنا إليه في المطلب السابق ، وهو أن اللغويين العرب لم يكونوا يستندون إلى أدلة يقينية واضحة تبين بصورة جلية كيف أن طائفة محددة من جموع التكسير تدل على الجمع القليل ، وأنَّ ما عداها يدلُّ على الجمع الكثير ، فالنظر إلى طريقة اللغويين في تمثُّل الشواهد القرآنية والشعرية في أثناء دراسةِ جموع القِلَّة تبيِّن أنَّهم لم يكونوا يستندونَ إليها في سبيل التثبُّت من دلالة الجمع فيها بل كان الغرض من بحثها وتحليلها عند اللغويين هو معرفة طريقة جمع بعض الألفاظ جمع تكسير ، وعلى أيِّ وزن يجمع هذا اللفظ أو

ذاك ، فالنصوص القرآنية لم يكن يُستند إليها في ذلك – كما رأينا سابقاً – ، والشواهد الشعرية كذلك لم يتضح أن اللغويين العرب كانوا يلتجئون إليها في سبيل إقرار دلالة جموع القلة ، وأنَّ ما ورد من النصوص القرآنية والشعرية كانت – مع قلتها – شواهد على طريقة جمع قسم من الألفاظ اللغوية جمع قلة اطراداً أو شذوذاً .

إنَّ غياب الأدلة السماعية (القرآنية والشعرية) المؤيدة لمقولة اللغويين يفتح المجال واسعاً للتشكيك في صحة نظريتهم ، القائلة بأنَّ ثمَّة جمعاً للقلة يدل – في أصل اللغة – على أدنى العدد ، وأن ما عدا هذه الجموع يدل على العدد الكثير . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن إثبات هذا التشكيك ، وإقرار ضعف هذه النظرية يعني أنَّ في آراء اللغويين ونظرياتهم ما لا يستند إلى أدلة يقينية واضحة ، وهذه مخالفة صريحة لقواعد التفكير العلمي ، ومنهج البحث المنظم القائم على أساس أن العلم يتسم باعتماده على سلسلة من البراهين والأدلة الواضحة التي لا يملك الباحث أو المطلع عليها إلا الاقتناع بها والتصديق بصحتها لِما تملكه من قدرة لإقناع أي عقلٍ .

المطلب الثالث

العلاقة بين (العدد) وأوزان (جموع القلة) في الكلام العربي

لقد اتضح في المطلبين السابقين أن اللغويين العرب لم يكونوا يصدرون – حين ذهبوا إلى أنَّ (جموع القلة) تدل في الوضْع على ما هو منحصر من ثلاثة إلى عشرة – عن أدلة يقينية واضحة ، بل اتضح أيضاً أنهم لم يعطوا جانب الدلالة أهمية كبيرة حين عقدوا في كتبهم مباحث لدراسة جموع القلة .

ولقد ورد في نصوصهم الكثير من الشواهد النثرية والشعرية التي تتضمن جموع قلة وهي دالّةٌ على الكثير ، وكان توجيههم لذلك هو أنَّ جموع التكسير ينوب

بعضها عن بعض في الدلالة ، وأن الأصل هو أن تدل (جموع القلة) على القليل ، في حين أن (جموع الكثرة) تدل على ما هو فوق العشرة .

وأمام غياب الأدلة اليقينية المقنعة التي تشهد لنظرية اللغويين في دلالة (جموع القلة) بالصحة ، لم يبق أمامنا سوى تقديم الفرضيات واستنطاق مجموعة من النصوص التي نفترض ارتكان هؤلاء الدارسين إليها في صياغة نظريتهم هذه ، ومناقشة هذه الفرضيات ، ثمَّ الحكم بسلامة هذه النظرية أو ضعفها ، وهذا ما سنحاول تقديمه في هذا المطلب .

أولاً : ظاهرة التلازم بين (العدد) وأوزان (جموع القلة) في الكلام العربي

لو استعرضنا جملة من النصوص النثرية والشعرية لوجدنا فيها ما يشهد لنظرية اللغويين العرب بالدقة والسلامة ، إذ يظهر فيها تلازم واضح بين ألفاظ الأعداد المنحصرة من ثلاثة إلى عشرة وأوزان جموع القلة ، وقد جاء هذا التلازم في نصوص قرآنية وأخرى شعرية برزت فيها ظاهرة التلازم هذه على نحوٍ جليٍّ .

أما النصوص القرآنية فإن منها :

١. قوله تعالى ﴿ ♍♎✌ ♦♌❑↗♐⬃⬧⬉③ ♦×⇦♎🔔⅄✄♎⧫♐ ♊♎✌
⬥❑◻♎◯✾❑★⧷♑♋☠⬀ ⬧❷♦🗄⸻⬀⇦
📖❑❻⬀🗄♦➔⍓❑♎ 📖❑✸⇳♐⬋❷♐ ﴾ . البقرة : 226 .

٢. قوله تعالى ﴿ ❑◆✄♐🖉⅄🔔♎⇦×♦
③⬉☞♦❑◆▫⅄❑⬀♌♦ ✌♎☪▤↗☠⬀
❑◆③♦⓿☒❻↓❑♌♦ 📖❑♐⬂❑◆🕓♊☯🔔
③♦✋♦❸◆🗄✸🕓⇔♊⌘ 🗄♎🕯❑✡▦→◯⬁♑♎♊⭘
📖❑❻⬀🗄♦➔⍓❑♦ 📖❑✸⇳♐⬋❷♐
❑◆⬉♦⌑⇳❸☪✄ ☎ ﴾ . البقرة : 234 .

٣. قوله تعالى ﴿ ☽♎❶⬂ ⬧♦☽→❑✌⬉
♐♎♦♐⬂☺⇦♦⬃✌♎✡♎✓▫⬉ 📖❑♐♦♊
③♦▤⬁▦♎⑩♦▤↗☠⬀ 📖❑♌ ③⬉☺♎⑨⭘🖅↗☠⬀
❻◆🗄⬉▤↗☠ 🗄♎⌖♦🖬■🕓⌖♦❑♎ ↗◆✄♐♦🕓✄⌨
✌♓♎♊⌘ ✄⬁♐⬂☺⍓🖬■🕓✵⬙⧷▤♦❑♎
✌⬉ॐ❾◆♐♎✓×♦ ﴾ . آل عمران : 124 .

٤. قوله تعالى ﴿ 🗄♦✍■❼✄ 🗐 ☽♑♌
⬀♦☽🕓⇔♐⬃❸⬅❑✄☎ ⬀♦◆⬀☝✸☽→❑✄☎
◆③♦🕯▫⬀➔❑🖅↗☠ ✌♓♎♊ ▫♦❑⬀❻⧷♎☠⬀
≏⬓⓿☒✄ ③⬉☺⇳⑨♎⑩⬃🖅↗☠⬀ ❻◆🗄⬀▤↗☠
🗎🕓③♦☺⇳◯✾❑♎ ↗◆✄♐♦🕓✄⌨ ✌♓♎♊⌘

✂✍✉⌂☺⌧◘■◔✵⟐✍▤⬩❑♎
✌⬁◯❁❑♒⬀✌♎♦✓✕♦﴾.آل عمران:125.

٥. قوله تعالى ﴿ ⬩◯⬅◑⬩❑✂☎ ✕♐❼ ✂✍❀☞❻⬀✓⬁
❑❻⬀✉♦➔⌧❑⬩ ❑☸⇳✿⬋❷◑♎﴿☎ . التوبة : 2 .

٦. قوله تعالى ﴿ ❑◆♎⬩❑⬀ ❑☼✵☺⌧✍ ✕♐❼
✂✍❀☞❻⬀✓⬁ ✌♎⌶ ⅄⌧⬈⌧❷◆❑⚇
❑🔔⬂■◑✆⚐♎ ❑◆✂✍♎⬂⌨◆⬩⇔❷⬉
③◆☺⇐⑨❻■⇐◑ ✌♎⌶✍ ✉➔⬃⑨♎■♎◔
♋⌧⬈⌨⬀➔⌧❑⬩ ❑✉♎❷◑♎ ✌❑✍
☼◆▦♎⑨⌧☠⇳ ✍⌧✍■♐☺⌧◔✹➔ ✂✍✏★ ▤
.﴾ ♎⚐⑩⬁▤⌧❍ ➘❽③▩❽◆⬉ ⅄✏✍✂ ❑♌♐☽
لقمان : 27 .

٧. قوله تعالى ﴿ ❑◆✂✍♎⅄◔✵★♎❻ ③◆⌑✆◯⇔⌶⌘
✌♎⌶⌘ ✂✍♎⬂☺⌧⬩⬁⑩⬀⬁ ✌♎⌶✍
♦❑♐◯❁✍✏★✆▤⬈✉⬀ ☽♐♌⬀
✂✍❻⬀✍⬩▭⬀☞⬅⚐⇔ ▫⬩➔♎⑨❍☜➔✍⌶❍
⚐❑■◑⌖⬩❑➔ ✍❑⅄⇳♑⬅❷♎
❑◆✂✍♎⅄◔✵★♎❻ ♎⬩⚐⇔ ⑥⬩◆♎⚐⇳⌶⌘ 🗐
﴾➔ . الطلاق : 4 .

– ومن شواهد سيبويه :

وإنَّ كلاباً هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ   وأَنتَ بريءٌ من قبائِلِها العَشْرِ (٩٠)

وقول الحطيئة :

ثلاثةُ أَنفُسٍ وثلاثُ ذودٍ   لقد جار الزمانُ على عيالي (٩١)

وجاء في كتاب سيبويه أيضاً :

أَرمي عليها وهي فَرعٌ أَجْمعُ   وهي ثلاثُ أَذرُعٍ وإصبَعُ (٩٢)

ويمكن إيضاح ظاهرة التلازم في هذه النصوص من خلال الجدول التالي :

ت	العدد (كتابة)	جمع القلة	الوزن
1	ثلاثة	آلاف	أَفْعَال
2	ثلاثة	أَشهُر	أَفْعُل
3	أربعة	أَشهُر	أَفْعُل
4	خمسة	آلاف	أَفْعَال
5	سبعة	أَبْحُر	أَفْعُل
6	عَشْر	أبْطُن	أَفْعُل
7	ثلاثة	أَنْفُس	أَفْعُل
8	ثلاث	أَذرُع	أَفْعُل

إن هذه النصوص التي بين أيدينا تُعطينا تصوراً واضحاً بأنها يمكن أن تكون شاهداً على صحة نظرية علماء اللغة في أنَّ للعربية أوزانَ جمعٍ تدلُّ على أدنى العدد ، ذلك بأنَّ الأعداد الواردة في هذه النصوص اللغوية منحصرة بين الثلاثة والعشرة ، وأن أوزان الجموع التي لازمتها كانت على ما سمِّيَ عند اللغويين بجمعَ قِلَّة .

وإذا أخذنا بالحسبان غياب النصوص القاطعة التي تبين لنا عَلامَ استند اللغويون في تحديد جموع القلة ، فإن وجود ظاهرة التلازم بين الأعداد من ثلاثة إلى عشرة وأوزان جموع القلة (كما هو واضح في النصوص التي نقلناها سابقاً) يمكن أن تكون هي المؤسسة لنظرية (دلالة جموع القلة) في الدرس اللغوي العربي ، ولقد توفر بين يديَّ ما يشهد لفرضي هذا بالصحة ، ويدل دلالةً واضحة على أنَّ علماءنا المتقدمينَ استندوا إلى (ظاهرة التلازم) هذه في القول بوجود جموعٍ في العربية تدل من ثلاثة إلى عشرة ، وذلك ما جاء في قول رضي الدين الاستراباذي – عن النحويين – : ((واستدلوا على اختصاص أمثلة التكسير الأربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة ، واختيارها فيه على سائر المجموع إن وجدت)) (٩٣) .
وتبقى هذه النظرية قائمة ويمكن الاستناد إليها في تفسير نشأة فكرة (جموع القلة) حتى

ترد نصوص تخالف هذه الطريقة في الاستعمال ، ويتضح فيها (عدم التلازم) بين العدد والجمع المصاحب له . وهذا ما سنحاول مناقشته في الصفحات القادمة إن شاء الله .

ثانيا: ظاهرة عدم التلازم بين (العدد) وأوزان (جموع القلة) في الكلام العربي:

لقد عرضنا في الصفحات السابقة طائفة جيدة من النصوص التي تتضمن تلازماً بين العدد (كتابة) وأوزان جموع القلة على نحوٍ كادت – بسببه – النظرية اللغوية السائدة في القول بدلالة جمعٍ ما على أدنى العدد تسلمُ وتثبتُ أركانها لما تشهد لها تلك النصوص من حجة .

ولكن المتتبع للنصوص العربية يكتشف أنَّ كثيراً من فصيحها تضمن شواهد على عدم التلازم بين (العدد) ووزن (جمع القلة) ، وهذا تقاطع ظاهرٌ مع النظرية المذكورة آنفاً التي نحن بصدد الحديث عنها الآن .

فقد كانت تلك الشواهد المتضمنة خروجاً على مقاييس اللغويين بالغة درجة من الصحة لا يمكن الشك بها أبداً ، إذ إنَّ منها الآياتِ الكريمةَ والأحاديثَ الشريفةَ الصحيحةَ ، والشواهدَ الشعريةَ المتقدمةَ ، ويَحْسُن عرضها على النحو الآتي :

١. قوله تعالى ﴿ ❒◆✁✍♑⬂☺←➲♦🖬❄◗♦🕐💣→
③◆✋◆❸◆🖃✸🕐⬄⇗🙚 🖃🙟🕯❒☼▦→❍⇘♑🙟♊❍
⚐❒🖬■🕐⌖♦❒♦ 🕭➔❷⇖❒▦⇗🕮 ﴾ 📄 . البقرة : 228 .

٢. قوله تعالى ﴿ 👌❒⌖♦✍⇖ ✁✍✏⅄🕭🙜⇦×◆
③⇖☪▦🙜◗→❒♌◆ 🕮❒👌⬂❒◆🕓🖎♦♑←⚐⬄ ×🙟❼
⇗✍⓿🙟⌛⍓✍⇗ ✁✍✏★ 🖎⊠☺⍓✝♦✍⇗
❍⍓⌛★❒☢ 🕮❒☼🖃▭◆☞◆💣⇳ ♋⍓🖮⍓⬀➚⍓
♋⍓☪◆✍🖃🙟✍• ﴾ . البقرة : 261 .

٣. قوله تعالى ﴿ 🕭♦✍✌◆ ◗🙟❒❄🙟❼☑ 🕮↑❻🙠③⑨←
🕮❒♌⬃ 🕮↑☼▤⇖♦⍓🖮⍓ ◗🙟■⬃⑨⍓❽

✂❼■✍♦⇖ ⇧✖⇙✓♦☝🕔⍓♎ ❍✎♦☹◆☪⬀📪✍✂
⌘✎✎♉🕔⍓☺❐⚐ ❼♒❄♦❷⇖♉▫🕯♦✍ ♌❐🕮
❍♋⍓✗⍓✂🖰 ﴾ . القصص : 27 .

٤. ومنه قول النبي ﷺ : ((ثلاث خصال من سعادة المرء المسلم في الدنيا : الجار الصالح ، والمسكن الواسع ، والمركب الهنيءُ))[٩٤] .

٥. وقوله ﷺ : ((خمسُ فواسق تُقْتَلْنَ في الحِلِّ والحرم : الحيَّة ، والغرابُ الأبقع ، والفأرة ، والكلبُ العقور ، والحديا))[٩٥] .

– ومن شواهد سيبويه ، قول عمر بن أبي ربيعة[٩٦] :

فكان نصيري دون من كنت أتَّقي

ثلاثُ شُخُوصٍ كاعِبانِ ومُعْصِرُ

وجاء في كتابه أيضاً[٩٧] :

قد جَعَلَتَ مني على الظِّرارِ   خَمْسَ بَنانٍ قانئِ الأَظفارِ

ويمكن عرض الظواهر اللغوية التي تتضمنها النصوص السابقة مما نحن بصدد الحديث عنه على النحو الآتي :

ت	موضع الشاهد	العدد	جمع الكثرة	وزنه	الوزن على وفق قواعد النحاة
1	ثلاثة قروء	ثلاثة	قروء	فُعُول	أَقرؤ : أفْعُل أو أقراء : أفْعَال
2	سبع سنابل	سبع	سنابل	مَفَاعِلَ	سنبلات ، لأن هذا الجمع يدل على قليل .
3	ثماني حجج	ثماني	حجج	فِعَل	حجات
4	ثلاث خصال	ثلاث	خصال	فِعال	خِصْلات
5	خمس فواسق	خمس	فواسق	فَوَاعِلَ	فاسقات
6	ثلاث شخوص	ثلاث	شخوص	فُعُول	أشْخُص : أفْعُل
7	خمس بَنان	خمس	بَنان	فَعال	بنانات

ولا شك في أن مثل هذه الشواهد قد وقعت في أيدي علماء العربية ودرسوها وعلموا ما فيها من المخالفة الصريحة لقواعدهم ومعاييرهم الثابتة ، وهم من أجل ذلك أَوَّلُوها أو أَوَّلُوا ما درسُوا منها بأن المراد من الأسماء المجموعة في مثل هذه الشواهد هو استغراق الجنس لا الجمع ، قال سيبويه : ((وقد يجيء خمسة كلاب ، يراد به

خمسة من الكلاب ، كما تقول : هذا صوتُ كلابٍ . أي هذا من هذا الجنس ، وكما تقول : هذا حَبُّ رُمّان ... وقال الآخر :

قد جَعَلَتَ مَيٌّ على الظِّرارِ   خمسَ بَنانٍ قانئِ الأَظفارِ))[٩٨] .

ويمكن أن نَعْرِض التقابل أو التباين في استعمال الأعداد المحصورة من ثلاثة إلى عشرة في الكلام العربي إذ يظهر فيها أنها تارةً تلازم جموع القلةِ وتارةً أُخرى تفارقها ، وذلك بصياغة الجدول الآتي :

ت	العدد	معدوده على وزن (جمع القلة)	معدوده على وزن جمع الكثرة
1	ثلاثة	(ثلاثة آلاف) آلاف : أفْعال (ثلاثة اشهر) أشْهُر : أفْعُل	(ثلاث قروء) قروء : فُعُول (ثلاث شهور) شُهُور : فُعُول
2	خمسة	(خمسة آلاف) آلاف : أفْعال	(خمس فواسق) ، فواسق : فَوَاعل و(خمس بَنان) ، بَنان : فَعال
3	سبعة	(سبعة أبْحُر) أبْحُر : أفْعُل	(سبع سنابل) سنابل : مَفاعِل
4	عَشرة	(عَشْرُ أبْطُن) أبْطُن : أفْعُل	(عشر نِعَم) نِعَم : فِعَل

إنَّ ما سبق أن افترضناه من إمكانية استناد النظرية السائدة في تحديد جموع للقلة تدلُّ على ما هو منحصر بين الثلاثة والعشرة بناءً على ما ورد في النصوص

الفصيحة من (تلازم) بين العدد و(جموع القلة) صار ينقضه الآن ما تتضمنه نصوص هذا المطلب من (عدم تلازم) بين أدنى العدد و(جموع القلة) ، بل رأينا أن الأعداد السابق ذكرها قد لازمها الجموع التي سميت عندهم بجموع الكثرة .

إنَّ المنطق العلمي الذي كان يفرض الاستناد إلى نصٍّ ما في سبيل إثبات أنَّ في العربية جمعاً يدلُّ على أدنى العددِ لما يتضمَّنه من (تلازمٍ) ظاهرٍ بين العدد (من ثلاثة إلى عشرة) ووزن الجمع هو نفسُهُ يفرض الاستناد إلى نصٍّ آخر يتضمَّن خلاف هذا (التلازم) ، إذ يردُ فيه تلازمٌ جديدٌ بين العدد نفسه والأوزان التي تسمَّى عند اللغويين بأوزان جموع الكثرة .

إنَّ وجود النصِّ وما يخالفه يضعفُ النظرية التي تحاول أن تثبت دلالة أوزان (أفعُل ، وأفعال ، وأفعِلة ، وفِعْلة) على أدنى العدد ، ويدعونا إلى القول : إنَّ فكرة دلالة (جموع القلة) في الدرس اللغوي لا تؤيدها قواعد التفكير العلمي الرصينة التي تنصُّ على أنَّ العلمَ لا بدَّ أن يستندَ إلى أدلةٍ وحججٍ وبراهينَ منطقيةٍ مقنعةٍ .

المبحث الثالث

العلاقة بين (جمع القلة) و (دلالته)

دراسة نقدية في ضوء النص القرآني

لا يمكن دراسة حقيقة العلاقة بين (جمع القلة) و (دلالتِهِ) دراسة علمية مفصلة ما لم نستند إلى تحليل استعمال هذا الجمع في نصٍّ متكامل موثق يضمُّ (جموع القلة) كلها ، ويُفَصِّلُ في استعمالها ، وليس بين أيدينا نصٌّ تتوافر فيه كل ضوابط الدقة والإتقان مثل النص القرآني الكريم ، الذي سنجعل منه ومن استعماله لجموع القلة المدوَّنةَ المعياريةَ التي تناقشُ نظرية اللغويين العرب في تحديد دلالة جموع القلة .

المطلب الأول

(جموع القلة) في القرآن الكريم

لاشك في أنَّ أوسع دراسة لغوية عُنيت بإحصاء الألفاظ المجموعة جمع قلة في القرآن الكريم هي تلك التي قدمها الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)(٩٩) ، إذ أحصى في هذه الدراسة تلك الألفاظ ، مقدماً معها دراسة لغوية مفصلة لأحكام (جموع القلة) كما هي عند اللغويين العرب .

وسنحاول في هذا المطلب إيراد طائفة مختصرة من تلك الألفاظ المجموعة جمع قلة في القرآن الكريم ، حتى نتمكن بعدها من مناقشة دلالتها وأثرها في فهم النص القرآني الكريم .

وأحسب أنَّ في إيراد هذه الألفاظ والنصوص القرآنية التي تضمَّنتها ما يسوِّغُ لي فعل ذلك إذ إنني أعنى في جانب كبير من هذه الدراسة بنقد الاستدلال عند اللغويين العرب في ما له صلة بدلالة (جمع القلة) ، ونقد الاستدلال لابدَّ أن يسبقه عرضٌ مفصَّلٌ للدليل ، حتى يكون التحليل قائماً على أساس علميٍّ دقيق .

أولاً : ما جاء من الألفاظ مجموعاً على وزن (أَفْعَال)

بيَّنَ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة أن أكثر جموع التكسير وقوعاً في القرآن الكريم ، هو صيغة (أَفْعَال) ، ((فليس هناك صيغة أخرى يشاركها في هذه الكثرة أو تقارب منها)) [١٠٠] ، وتزيد الألفاظ القرآنية المجموعة جمع قلة على هذه الصيغة (أَفْعَال) على مائة لفظ ، نجتزئ منها الالفاظ الآتية :

١. (أنهار) ، قال تعالى ﴿ ❒◆🗀□⌑♏⬀❸⍉
✁✍✎⅄🔔⍉⇦▫⚘↗◆✁✌♦✡⇖❑✁☎
❑◆⇖♦☺⍉⬛➔❑✁☎ ✁✍⚗⏲○⏲⬛⍉♦⍓⏲☀⍉
📖❑♌□ ▭➭⚉✡➨ ♉⍓□✡⏲☀▭ ✌❑♑⬂❷▩❽
﴿ ⬉❷⏲⍓♑⬃☼☞❀✍✁ ✍⍓♑⍉☞⬂♦❑✌ ♊⍉✌ ﴾
. البقرة : 25 .

٢. (آباء) ، قال تعالى ﴿ ▫♦✉⍉❶♦✁ 🔔♦✄•⑩⬂✌➔🏱
✌□✡□⏲○⬀▤♦⌛➔☠⬀ ▫♦✍✍❶⬂🗎➔❷⇖❑✁☎
✁✍✎⅄ 📬⊠⓿⬃📬⬂❷▩📬↗📭⬀
↗◆✁📭♦✍✎↗◆🗎➔☠⬀ 📖❑❑⬃ 📖❑⅄⊠⑨⓿
❶⍉🗎⇩❷ॐ✁ ▤ ﴾ . البقرة : 200 .

٣. (الأرحام)، قال تعالى ﴿ ❑◆✁✍✍□☽➔❑✁☎ ✁✍✎⅄
✁✍✎⅄🔔⍉❽ ✍♦○✿✍✎↗◆⍓↗❑♌♦
📭⍉○⍉⏲ ❑◆✁✍❀☞❻⬀■♦🔔⚐♦ ﴾. النساء:1 .

٤. (آذان) و(أنعام) ، قال تعالى ﴿ ❑◆⍓♦☽♦⑨⇳
❶♦❻◆📖▫☼♦✍ ⍓⍉⬈⍓♑⍓✡□🏱⌘

[illegible] . الأعراف : 179 .

٥. (الأذقان) ، قال تعالى [illegible] . الإسراء : 107 .

٦. (أقلام) ، قال تعالى [illegible] . لقمان : 27 .

٧. (أفنان) ، قال تعالى [illegible] .

الرحمن : 46-48 .

٨. (الأيام) ، قال تعالى [illegible] .

الحاقة : 24 .

٩. (أمشاج) ، قال تعالى [illegible]

[illegible]
[illegible] ﴾ . الإنسان : 2 .

ثانيا : ما جاء في الألفاظ على وزن (أَفْعِلَة) :

١. (أذِلة) ، قال تعالى ﴿ [illegible]
[illegible]
[illegible] ﴾. آل عمران: 123 .

٢. (أَسْلِحة) ، قال تعالى ﴿ [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ﴾ . النساء : 102 .

٣. (أَعِزَّة)، قال تعالى ﴿ [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ﴾ . المائدة : 54 .

٤. (أئِمَّة) ، قال تعالى ﴿ [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ﴾ . التوبة : 12 .

٥. (أودية) ، قال تعالى [illegible]

. الرعد : 17 .

٦. (أفئدة) ، قال تعالى [illegible]

. إبراهيم : 37 .

٧. (أشحة) ، قال تعالى [illegible]

★✏☞✂ ❼■✍♦⬉ ⌂⌨♉♑◉🕒⬩❶ ♦♌🔔⌧✍♦❒ 🗐
④❑❍⬁❷❸☪✂ ⬀⮯⌀⬄ ﴾ . الأحزاب : 18-19 .

٨. (أجنة) ، قال تعالى ﴿ ♎➔❑◆ 🕮❒⬊⬃⬛■⚐❶
🕮❒♦☸⚱❒✍⬈✉ ✌♓♉⬀⬃ ◗♐❶⬂ ✉⬈⬈✉⬃
✂☞⚘☛❻⬃⮚⬀ ❒◆◗♐❶⬂ 🕮❒☼☛⬅⚐⬄
🕮❒♉⬁☪❑❑⮜ ×♐❼ ✉⬅⮌⬈❑♌⬀
🕮⬆✌❑♑⌂🕒☝♉⬛⬈☠⬃ ﴿ . النجم : 32 .

ثالثا : **ما جاء من الألفاظ على وزن (أَفْعُل) :**

١. (أبْحُر) ، قال تعالى ﴿ ❒◆◉♑⬩❑⬃ 🕮❒☼✵☺⌂☞ ×♐❼
✂☞⚘☛❻⬃⮚⬀ ✌♉♊ ⅄⌧➚⌂❷♦❑✇
🕮❒🔔⬂⬛■🕐⚐⌀ ❒◆✂☞◉♑⬂⌨♦⬩⬄❷⬉
③♦☺⬅⑨❻■⬅🕐 ✌♉♊✍ ✉♦➔⬃⑨♉■⌀🕘
♒⌂⌨⬀➔⌂❑➔ 🕮❒🗎⬂♦⬅❷◉♑ ✌❑☞
☼♦▦♉⑨⌂☠⇳ ✍⌧⬛♐☺⌂🕐☀➝ ✂☞✏★ 🗏
♐♐♌❑ ✂☞✏⅄ ⬉♦❽⌘③❽➘ ❍⌂🗏⬁⑩⚐⌀ ﴾.

لقمان:27 .

٢. (أشْهُر) ، قال تعالى ﴿ ✂☞💻⬂♦❑✍❺ 🕮❒⅄⇳♑⬅❷⌦
✌❑➔⬃⬛➔❑✌♦🕐☀⬅ 🗐 ▫⬩☺⌂♊ ▫⬩❷♦⮛♦
▫♉⑩♑♐⬀⬝ ✂☞💻⬂♦❑✍❍ ▫⬩⌧⬩ ❻◆▫⬩☸⌂
❒◆⬩⬩ ▫➔❍⬆❑✠☙ ♉⬁⑨⌂✂✌♦ ×♐❼
✂☞◉♑⬂⬩⌂✍♎⬀ 🗏 ❒◆✌♦☞
✍⬩▦⬂➔⌂⬛➔❑✂☎ ✌♉♊⇳ ⌘⌂❷⬃❸◉♑
③♦➔⬃⬛■☺⇳❍⬅ ✂☞✏✦ 🗏
❒◆✍⬩❽♦❒❑⑩⬅❒✂☎ ▫⬩✉♐♍⬝ ⌘⌂❷⬃❸♦
✂☞◉♑❽❑✂⑩♉ ✂☞◉♑☝✸◗⬂❑◆❽🗏 🗐
❒◆✂☞✍❑◗➔❑♌⬀ ③♦🕒✵☝⬆❒☝🖫⌀❼

[illegible] ﴾ . البقرة : 197 ،

وقال تعالى ﴿ [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] ﴾. البقرة: 226، وقال تعالى ﴿ [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] ﴾ . التوبة : 5 .

٣. (أنْفُس) ، قال تعالى ﴿ [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] ﴾ . النساء : 128 ، وقال تعالى ﴿

[illegible] ﴾ . البقرة : 54 ، وقال تعالى ﴿ [illegible] ﴾ . الشورى : 11 .

٤. (أعْيُن) ، قال تعالى ﴿ [illegible] ﴾ . غافر : 19 ، وقال تعالى ﴿ [illegible] ﴾ . الكهف : 101 ، وقال تعالى ﴿ [illegible]

[illegible] ﴾ . يس : 66 .

٥. (أنْعُم) ، قال تعالى ﴿ [illegible] ﴾ . النحل : 112 ، وقال تعالى ﴿ [illegible] ﴾ . النحل : 120- 121 .

رابعا : ما جاء على وزن (فِعْلَة)

١. (إخوة) ، قال تعالى ﴿ [illegible] ﴾ . النساء : 11، وقال تعالى ﴿ [illegible]

. ﴿ ♦×✉♑✂✗★✏☝○○🖬♋℮♈◉ ∢💣🕐♦③✂◆↗

يوسف: 7، وقال تعالى ﴿ ☽♑☼❋☺⌂☝

∢□◆❑⇗⌘♑☽ ♦♌❑↖☪♋✌⇙⬧←☺⇘♈◉☝✂
♦×⇙✓♦✉ ☎✂❑←⬧♑🖬⇳🕒❒🕯⬧▫
📖❒⌘⌂❑◆③⇙▤↗✉⇗ ﴿. الحجرات: 10 .

ولقد اختلفت مذاهب النحويين في (إخوة) ، فمنهم من كان يرى أنَّ هذا اللفظ (اسم جمع) وليس جمعاً ، ومن هؤلاء سيبويه الذي عقد فصلاً أسماه (هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ، ولكنه بمنزلة قومٍ ونَفَر وذَود . إلا أن لفظه من لفظ واحده))[١٠١] ، قال فيه : ((ومثل ذلك في كلامهم : أخ وإِخْوَة))[١٠٢] .

ولكن لغويين آخرين ذهبوا إلى أن (إخوةٌ) هو جمع قلةٍ ، ومن هؤلاء : رضي الدين الاستراباذي [١٠٣] ، وأبو حيان الأندلسي [١٠٤] ، ويبدو أنه قد تابعهم على ذلك الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة[١٠٥] .

٢. (نِسوة) ، قال تعالى ﴿ ❒◆🔔⬧☝✌♦ ♦♑○⬄❑◆□∢ ×♑❼
←☠❒📖♦❷⇘✌☝✂ ♋□□✡③♋⑨⌂☺⇘♈◉☝✂
←⑩✗❒🕒♦❷➔✍ ✗❽③✗⓾⌂➔⇘♈◉☝✂
. 30 : . يوسف ﴿ 🕐♋❍⬁○⇘▦❋☼ ♊♦↖ ☝⌂♑♈◉♦✌⬧▫

وقال تعالى ﴿ ❒◆🔔⬧☝✌♦ ✂☝✈▫☼□🖬♑🖮→
☝❍☺■🖬⬧▫ ☎ 🕐♋❍♑✉ ❼♑❄❑←✌⇘☙☝✂
♦✌☝⬧🔔 ↖✌❑←ᴓ▪❷♈◉☝✂ ←■◆↗✏🔔⌂♊
☙①♑■✉◆❻ 🗐❼■🖫♑☽ ⇳➚⬁♉⇗❻☝✂
↖✌☝♦✉ ☝♦✌ ↖📖▫✂♦★⬄○⬧▫
✗☞☹🕐⅄♈◉☝✂ ✗□◆❑⬄○♋♓✡♈◉☝✂
.50 : . يوسف ﴿ ❍♊⬋ℰ◆⑨♋⑨⇙③❒📖 ⌘♊⇙➔⅄➲⬧🔔

٣. (جِنَّة) ، قال تعالى ﴿ ➔◘◻☺⍓◙☒📨 ⇧💣☼●☺⬧✍◆❒
⌘⚐□✡◻♑◻♉ □♌✞✾⬂✌✞❀ ◻⌨⍓■📪◆❻
⍣◘□✡⇜⬈⬂⍝◉⬁⬁✃ ⌘♊⍣✌
❒◆✃⬁⬁◉⍝☾□⬁□⍇ ⬂📖❒♎⬂☟◆➔◆⍣✓×◆ ﴾ . هود : 119 ، وقال تعالى ﴿ ❒◆♉◻➔◻◙➔❑✃☎
📪◆❹⬀☾◆❍⇦◆❒ ◆📪◆✓⬀×◆
⇧⑨⬧➁⬧◉◆❒ 🗐 ⬁✡⌨✾❍■♦ ⍣◘□✡⬁♑⬂💻⬁✃
⬉◆◙⍓☺◻💣⍣ ✃⬁💻⬂♑⬁✡□◘➔
◆♌❒⇦❸✾⮚⬄⬧⇦☺⬧◉ ⬀☠⬋&□✠⍓➁ ﴾. الصافات : 158.

ولا شك في أن الألفاظ القرآنية المجموعة (جمع قلة) هي أكثر من ذلك بكثير، ولكنا اقتطفنا طائفة منها لتكون توطئة لمناقشة دلالتها في تلك النصوص .

إن قراءة النصوص الكريمة السابقة تُعطي جملة من الحقائق لعل ما يعنينا منها هنا هو دلالتها الصريحة على (الجمع الكثير) لا (القليل) في الكثير الغالب منها ، وهذا مفارق لقواعد اللغويين التي تنص على أن (جموع القلة) تدل على ما هو منحصر من ثلاثة إلى عشرة .

ولقد قامت في تلك النصوص التي يدل فيها جمع التكسير على الكثير قرائنُ معنويةٌ وأُخرى يمكن أن نُعدَّها لفظية تمنع أن يكون المراد فيها أدنى العدد من الثلاثة إلى العشرة ، ومن ذلك مثلاً :

قوله تعالى ﴿ ❒◆◉⬧➁⬧⑨⇧ ❶⬧❻◆📖▫☼◆⬁
◉⍣⬈◻♑◻✡□⚐⌘ 🗎⬧✞⍣❷❸☾✃ ✌♓⍣⬀⬃
✃⬁💻⬂♑⬁♊♎⬁ ❒◆✃⬁“☼💣☼▪⬂ ☎ ⌸❍●⇦☠⬀
🔔➔◙➔❑☹⍥ ⬧⬧ ③◆▦⬂➁⬧♑⇦❑♍⬃ ⌷⍥&◘⬁

♦♌❑➔❸⬀⬀⬀⌨⬉③ ∙♦ ⊀×⬉✓⇧⬉❑🕮 ⬀☠➔●❍▭◆❑
∙♦ ⊀♌✁⬧❶✁◆➚ ⬀☠➔●❍▭◆❑ ☞❑☜✍▯
④❑❍⇔☺◆◆➔⬉❑♌♦ ▯✍☜❑☞✎ ﴾. الأعراف: 179.

فقد ورد في هذا النص لفظتا (أعْيُن) و(آذان) ، وكلٌّ منهما على وزن جموع القلة (أفْعُل) و(أفْعَال) ، والأصل عند اللغويين أن تدلا على قليل العدد ، وهذا ما لا يمكن أن يكون مراداً في هذا النص بسبب دلالته الواضحة وحديثه عن أهل النار وعددهم أكثر من عشرة بلا ريبٍ ، بل يدلُّ على ذلك ما ورد في النص من لفظة (كثيراً) .

وممَّن تساءَلَ عن كيفية مجيء لفظ (الكثير) بعد أحد أوزان جموع القلة الإمام بدر الدين الزركشي في أثناء توجيهه بعض النصوص القرآنية فعدَّ ذلك مُشْكلاً ، حين قال : ((ومن المشكل قوله تعالى : ((فيُضاعفه لَهُ أضعافاً كثيرة))(البقرة 245) فإنَّ (أضْعافاً) جمعُ قلّة فكيف جاء بعده كثرة))(*) ، وحاولَ أنْ يوجد له تخريجاً.

ومثله قوله تعالى ﴿ ❑◆⬅♦⬅⑨⇧ ☼♦⬀✿❸◆✍➚☠⬉
✁✍☞✦ ⬀⬀⌨♦⑨⇧❻⬅ ❑◆🕮❑☼☞➔☠⬀
🕮❑❶⬀✍⅄⬀⊀ ﴾ . آل عمران : 123 ، فلفظة (أَذِلَّةٌ) ، (جمع قلة) على وزن (أَفْعِلة) وهو يدلُّ على ما هو منحصر من ثلاثة إلى عشرة بحسب قواعد اللغويين ، وهذا لا يمكن أن يكون مراداً في نصٍّ يتحدث عن المسلمين ببدرٍ ، الذين يُقدر عددهم آنذاك ببضع مئات .

وقال تعالى ﴿ ❑◆✍♦☺❍⬅⇧ ✍☒⬛⬀☺⬜❑➔
❻◆⬀■⬀⌨⬜ ❀✞⬀⬂✿✞♌❑ ♉⬜♑⬜✡❑⚐⌘ ⬀⬀♊⌘

✁✍☜⚐✡☐☐✎ ❒◆✁✍☜⚐☐C☐✍☐⇘
📖❒☥⇘☞◆➔✎✔×◆ 》 . هود : 119 .

ولا يمكن أن يكون عدد الجِنَّة المتحدث عنهم في هذه الآية الكريمة العشرة أو ما دونها ، بل أنَّ معنى النص هنا لابد أن يكون عدد الجِنَّة المتحدث عنهم أكثر من ذلك بكثير .

وليس من شك في أنَّ ثمة ألفاظاً في النصوص السابقة جاءت دالة على الجمع القليل ، سواء رافق الجمعَ عددٌ دال على العشرة فما دونها ، أم لم يرافقه ، ومن ذلك :

– قوله تعالى 《 سخرها عليهم سبع ليالٍ وثمانية ايام 》 .

– وقوله 《 ❒◆✁✍☜⇘⌨◆⬩⬄❷⇖ ③◆☺←⑨❻■←⏀

✌✎⌶✍ ✍➔⬀⑨✎■✍⌚ ➔◻⌨✍➔☐⊡➔
📖❒☐⇘◆←❷☜ 》 . لقمان : 27 .

– وقوله 《 ✁✍💻⇘◆☐✍❺ 📖❒⅄⇳♑←❷⌧

✌☐➔⬀🖬➔❑✌◆⏀☼✌≺ 》 . البقرة : 197 .

إن طريقة القرآن الكريم في استعمال هذه الجموع تدعونا إلى أن نؤصل قاعدة جديدة غير تلك السائدة في التراث ، وتنص هذه القاعدة الجديدة على أن الأصل في الجموع الأربعة (أفْعُل ، وأفْعَال ، وأفْعِلَة ، وفِعْلَة) هو الدلالة على مُطلق الجمع القليل والكثير ، والذي يحدد إحدى هاتين الدلالتين دون الأخرى هو النص وما يضمه من قرائن محددة .

إنَّ الانطلاق في التعامل مع النصوص السابقة على وفق هذا الأصل الجديد لا يخلق أي تناقض أو تقاطع بين القاعدة اللغوية ومعنى النص ، بل ستكون القاعدة

حينذاك وسيلة جيدة لفهم النص وإدراكه ومسايرته ، وهذا يعني أن كُلاً من القاعدة والمعنى سوف يتكاملان ولا يتناقضان أو يتقاطعان .

ولكن ماذا يحدث حين ننطلق من القواعد اللغوية الثابتة في مصنفات النحويين لقراءة النصوص الكريمة السابقة وما يشابهها ؟ أحسب أن الذي يحدث هو تقاطع وتعارض صريح بين دلالة القاعدة اللغوية من جهة ، والنص القرآني من جهة أخرى ، بسبب اتفاق اللغويين العرب على أن تلك الجموع الأربعة تدل على أقل العدد.

ولا شك في أن اللغويين العرب قد اطلعوا على تلك النصوص ، ولا يرد في خاطري أنهم كانوا يجهلونها ، بل كانوا على علمٍ بها ، ولكن الذي شجعهم على الإيمان بعدم التعارض بين القاعدة والنص هو ذهابهم إلى أن جمع القلة قد يرد ويراد به الكثرة . وكذلك جمع الكثرة قد يرد ويراد به القلة . قال سيبويه : ((فأبنية أدنى العدد (أفْعُل) ... و(أَفْعَال) ... و(أَفْعِلَة) ... و(فِعْلَة) ... فتلك أربعة أبنية ، فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر وإنْ شَرِكه الأقل ... فكلُّ شيء خالف هذه الأبنية في الجمع فهو لأكثر العدد ، وإن عنى به الأقلُّ فهو داخل على بناء الأكثر وفيما ليس له . كما يدخل الأكثر على بنائه وفي حيزه))[١٠٦] .

ولكنهم يعودون في كل مرة ويؤكدون أن ذلك خلاف الأصل وأن الأصل – في الكلام العربي – دلالة تلك الجموع على أقل العدد ، ودلالة غيرها على أكثره ، قال سيبويه : ((واعلم أن لأدنى العدد أبنية هي مختصة به ، وهي له في الأصل ، وربما شَرِكه فيه الأكثر ، كما أن الأدنى ربما شَرِك الأكثرَ))[١٠٧] .

وقال الزجاجي – متحدثاً عن أوزان (جموع القلة) الأربعة – : ((فهذه الأمثلة واقعة على أقل العدد ، وهو ما دون العشرة ، وربما وقعت لأكثر العدد ، إلا أنَّ هذا هو الأصل ، وذلك يقع خروجاً عن القياس المطرد ، كما أن بناء الكثير ربما شَرِكه في القليل))(١٠٨) .

فهذا يعني أن اللغويين العرب أدركوا إمكانية دلالة تلك الجموع على الكثير ، ولكنهم يؤكدون أن ذلك ليس هو الأصل إنّما الأصل هو أن تَدُلَّ على القليل ، بل إنَّ دلالتها على الكثير يقع – كما ذهب الزجاجي – خروجاً عن القياس المطرد ، فضلاً عمّا في نصوصهم من إشارة لابدَّ من التنبيه عليها وهو استعمالهم لعبارة (ربَّما) ، كما قال سيبويه : ((واعلم أن لأدنى العدد أبنية هي مختصة به ، وهي له في الأصل ، وربما شَرِكه فيه الأكثر ، كما أن الأدنى ربما شَرِك الأكبرَ)) .

وقال الزجاجي – عن أبنية جموع القلة – : ((ربما وقعت لأكثر العدد)) ، وهذا يدل عندهم على أن خروج هذه الجموع عن تلك الأبنية كان قليلاً ، وهذا تقاطع واضح عما نخرج به حين نقرأ تلك النصوص القرآنية الكريمة من أن تلك الجموع تدلُّ على مطلق الجمع قليله وكثيره وإن الذي يحدد إحدى الدلالتين هو معنى النص ، وما به من قرائن ترافقه .

بل إننا لو أخذنا ما في القرآن الكريم من استعمالٍ لتلك الجموع على أنه يمثل ما في الكلام العربي من استعمال لكان ذلك كافياً لأن نقولَ إنَّ الأصل في تلك الجموع هو أن تدلَّ على كثير ، وقد ترد ويراد بها القليل ، ولاسيما إذا كان هناك (تلازم) بين العدد و(جمع القلة) ، ولكن لمّا كان الاستقراء الدقيق غير متوفر الآن ،

فإن ذلك يدعونا إلى الاكتفاء بالقول إن تلك الأوزان الأربعة تدلُّ على مُطلق العدد قليلِهِ وكثيرِهِ .

– ولمّا كان (الجمع) مستعملاً في اللغة للدلالة على (الكثير) فلا غرابة في نظري – في أن نجدَ من المتأخرين من ذهب إلى أنَّ (جمع القلة) ليس بأصلٍ في الجمع ، بسبب تلك القاعدة التي قالها سابقوه التي تنصُّ على أنَّ جمع القلةِ يدلُّ على القليل ، قال رضي الدين الاستراباذي إلى القول : ((واعلم أنَّ جمع القلة ليس بأصل في الجمع ، لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان القلة ، ولا يُستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة))[١٠٩] .

فقد وجد تناقضاً واضحاً بين الدلالة الأصلية للجمع والدلالة الأصلية لجمع القلة ، وهذا ما دعاه إلى إطلاق فكرة أنَّ (جمع القلة) ليس بأصلٍ في الجمع .

ولا أظنُ أنَّ مثل هذا الكلام قادرٌ على أن يصمد أمام وفرة تلك النصوص القرآنية التي جاءت مستعملة ما سمي بجموع القلة ، وهي دالة على القليل والكثير ، وإنَّ الذي يميز استعمال النص لإحدى الدلالتين دون الأخرى هو القرائن الموجودة فيه.

إنَّ هذا الذي خلصنا إليه في هذا المطلب يسوغ لنا القول بافتراض أن اللغويين العرب لم يكونوا يستندون إلى أدلة يقينية مقنعة حين ذهبوا إلى أن (جموع القلة) تدل على ما هو منحصر من ثلاثة إلى عشرة ، وحين قرروا أن ذلك هو الأصل والقياس المطرد فيها وأن ما جاء خلاف ذلك هو ليس أصلاً ، وهو خارجٌ على القياس المطرد ، وأحسبُ أنَّ عدم الاستناد إلى أدلة يقينية مقنعة لهو صورة من صور مفارقة قواعد التفكير العلمي في الدرس اللغوي العربي كما رأينا هنا .

بل إنَّ ما أوردناه هنا يثبت أنه لم يكن بين أيدي اللغويين من أدلة تثبت أن تلك الأوزان تدل على الجمع القليل سوى ما أشار إليه رضي الدين الاستراباذي قبلُ حين قال : ((واستدلوا على اختصاص أمثلة التكسير الأربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة ، واختيارها فيه على سائر الجموع إن وجدت)) [١١٠] ، أي : ليس إلى أدلة يقينية مُقْنِعَة كما أسلفنا .

المطلب الثاني

أثر فكرة (جموع القلة) في فهم النص القرآني وتأويله

إنَّ المتتبع للدراسات القرآنية وكتب التفسير يكتشف أن لفكرة (جموع القلة) أثراً واضحاً في توجيه قسم من الآيات الكريمة التي ضمت ألفاظاً جُمعت على وزنٍ من أوزان جموع القلة السابق ذكرها .

ونستطيع أن نتلمس أثر هذه الجموع في توجيه آيات كريمة من خلال عرض النصوص الآتية :

ففي تفسير قوله تعالى ﴿ ✉ 📖❐♑︎⬧☠⬀ ✍⬧❷◆ ☽⬀☒🖫■❼
✁✂✍✉🔔⬄⬩✗◆⌘⬜❷◆♉⬉❐✁☎ ✌♑︎♊
⑩♑︎③◆🕚❷⌧♎︎♑︎☠⬀ ❐◆♎︎➔☠⬀ 📖⬆♑︎⬈❐✍➘
■◆⓿☒❻◆ ✁✂✍♑︎⬂☺⬜❐⬀☠♑︎ ﴾ . البقرة : 243 ، يستند الإمام محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ) إلى ثنائية (القلة والكثرة) وإلى أحكام أوزانهما في تحديد عدد الذين خرجوا من ديارهم ، قال : ((وأَوْلى الأقوال في مبلغ عدد القوم الذين وصف الله خروجهم من ديارهم بالصواب ، قول من حَدَّ عددهم بزيادةٍ عن عشرة آلاف دون من حَدَّه بأربعة آلاف وثلاثة آلاف وثمانية آلاف ، وذلك أن الله – تعالى ذكره – أخبر عنهم أنَّهم كانوا أُلوفاً ، وما دون العشرة آلاف ، لا يقال لهم : ألوف ، وإنما يقال : هم آلاف إذا كانوا ثلاثة آلاف ، وغير جائز أن يقال : هم خمسة ألوف أو عشرة ألوف))(١١١) .

وجاء في (روح المعاني) ما يبين أنَّ من الفقهاء من ذهب إلى أنَّ أَشْهُرَ الحج ثلاثة : شوال وذو القعدة وذو الحجة كلُّه ، مستدلاً على ذلك بلفظ (أشهُر) في قوله

تعالى ﴿ ✂︎✍︎✍︎💻︎⬂︎♦︎❑︎✍︎❺ 🕮︎❑︎⬆︎⇳︎♑︎🡐︎❷︎⌧
✋︎❑︎🡒︎⬀︎◨︎🡒︎❑︎✋︎♦︎🕔︎✹︎💣︎⊲ 🗐︎ ﴾ البقرة : 197 ، قال أبو الثناء الآلوسي (ت1270هـ) : ((معلومات : معروفات عند الناس ، وهي : شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذي الحجة عندنا ... وعند مالك الشهران الأولان وذو الحجة كله عملاً بظاهر لفظ الأشهُر))[112] .

والنصان السابقان يمكن أن يُعدَّا مثالاً واضحاً على استعمال الأوزان الأربعة السالف ذكرها للدلالة على الجمع القليل ، وهذا أمرٌ لا إشكال فيه – كما رأينا – ، ولكن الإشكال يقع حين نحاول قصر دلالتهما على الجمع القليل وهو ما تذهب إليه معظم الدراسات اللغوية العربية .

إنَّ الانطلاق من القاعدة إلى النصِّ لابدَّ أن يصنعَ إشكالاً أو معضلة في توجيه النصوص التي لا تتفق مع القواعد الثابتة المستقرة ، فحين ذهب اللغويون العرب إلى أن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تميز بجمع القلة أو بوزنٍ من أوزان جموع القلة نشأت معضلة في توجيه مثل قوله تعالى ﴿
❑︎◆︎✂︎✍︎✍︎⬂︎☺︎🡐︎⮊︎♦︎◨︎✵︎☽︎♦︎🕔︎✹︎💣︎🡒︎
③♦︎✋︎♦︎❸◆︎📨︎✸︎🕔︎⬄︎⬀︎✍︎ 📨︎🙵︎🕯︎❑︎☼︎▦︎🡒︎○︎⬁︎♑︎🙵︎♊︎❍︎
🏱︎❑︎◨︎■︎🕔︎⌖︎♦︎❑︎♦︎ 🔔︎🡒︎❷︎⬉︎❑︎▦︎⬈︎🕮︎ 🗐︎ ﴾ . البقرة : 228 ، إذ ظهر فيه تمييز العدد (ثلاثة) بجمع كثرة وهو : قروء ، على وزن : فُعُول .

وسبق أن بينا كيف أن كلمة اللغويين قد اختلفت في توجيه الآية الكريمة هذه وما أشببها ، إذ رأينا أنَّ منهم من ذهب إلى أن ذلك حَدَثَ بسبب ما أسماه بالاستغناء ، إذ استغنى بـ (ثلاثة قروء) عن (ثلاثة اقراء) ، أي أنَّ العرب اكتفوا بجمع (القَرْء) على (قروء) مستغنين بذلك عن جمعها جمع قلة على : أقراء .

أما الدراسات القائمة على النص القرآني إعراباً وتفسيراً فقد ظهر فيها صور الاختلاف في توجيه (ثلاثة قروء) حين ظهرت مخالفتها الواضحة للقاعدة اللغوية .

فمن المعربين الذين تناولوا هذا النص بالتحليل أبو البقاء العكبري القائل : ((و (قروء) جمع كثرة والموضعُ موضعُ قِلَّة ، فكان الوجه ثلاثة أقراء ، واختُلف في تأويله، فقيل : وضع جمع الكثرة في موضع جمع القلة ، وقيل : لمّا جمع المطلقات أتى بلفظ الكثرة ؛ لأن كل مطلقة تتربص ثلاثة ، وقيل التقدير : ثلاثة أقراء من قروء))(١١٣).

أما المفسرون فإن منهم الزمخشري الذي تناول هذه الآية الكريمة قائلاً : ((فإن قلت : لِم جاء المُميِّز على جمع الكثرة دون القلة التي هي الأقراء ؟ قلت : يتسعون في ذلك ، فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر ، لاشتراكهما في الجمعية))(١١٤) .

وقال الآلوسي : ((هذا وكان القياس ذكر القرء بصيغة القلة التي هي الأقراء ولكنهم يتسعون في ذلك فيستعملون كلَّ واحد من البناءين مكان الآخر ، ولعل النكتة المرجحة لاختياره هاهنا أن المراد بالمطلقات هاهنا جمع المطلقات ذوات الأقراء الحرائر وجمعها متجاوز فوق العشرة فهي مستعملة مقام جمع الكثرة ، ولكل واحدة منها ثلاثة أقراء فيحصل في الأقراء الكثرةُ ، فَحَسُنَ أن يستعمل جمع الكثرة في تمييز الثلاثة تنبيهاً على ذلك وهذا كما استعمل أنفسهن مكان نفوسهن للإشارة إلى أنَّ الطلاق ينبغي أن يقع على القلة))(١١٥) .

إنَّ هذا الرأي الذي أوردناه ليس سوى صورة موجزة عما في كُتب إعراب القرآن وتفسيره من تأويل وتخريج للنصوص التي لا تستجيب للقواعد اللغوية الثابتة ، ولما يحدث حين ننطلق من القاعدة اللغوية إلى قراءة النصوص الفصيحة ، وليس من

شك في أن المنهج العلمي يفرض علينا الانطلاق من النص إلى قراءة القواعد ومراجعتها وتقويمها بحسب ما تتوفر بين أيدينا من شواهد تدعو إلى هذا التقويم .

وثمة ألفاظ قرآنية أخرى ترد في القرآن الكريم مجموعة (جمع قلة) بحسب ما تقتضيه القواعد اللغوية العربية ، ولا ترد فيها أيَّةُ مخالفة لنظم القواعد اللغوية على نحو ما رأينا في قوله تعالى ﴿ ⚐❒■⏰⌖⬩❒⬧ 🔔➔❷⬉❒⊞⬈🕮 🗐 ﴾ ، إذ تأتي هذه الألفاظ التي نعنيها هنا غير مقرونة بعدد ، أو هي مقرونة ولكن بحسب القواعد الثابتة ، ولكننا إذا تأملنا دلالتها أو دلالة النص فيها فلا يمكن حملها على أن المراد بها هو القليل أو ما هو منحصر بين الثلاثة والعشرة .

ومن ذلك العشرات من لفظ (الأنْفُس) في القرآن الكريم في نحو قوله تعالى ﴿ ❒◆✂✍♑☺←➲⬧❁◗⬧⏰ ➔
③⬧✋⬧❸◆📨✸⏰⇔➦ 📨⊘🕯❒☼⊞➔○⬁♑⊘♊⭘
⚐❒■⏰⌖⬩❒⬧ 🔔➔❷⬉❒⊞⬈🕮 ﴾ . البقرة : 228 ، إذ لا يمكن أن يكون المراد هنا (أنفساً) قليلة لا يزيد عددهن على عشرة ، ولذا وجدنا من المفسرين من يوجهها بمثل ما وجه (ثلاثة قروء) بأن ذلك كان من باب التوسع وإنزال كل من الجمعين (القلة) و(الكثرة) مكان الآخر ، قال الزمخشري – متحدثاً عن قوله تعالى ﴿ ثلاثة قروء ﴾– : ((فإن قلت لِم جاء التمييز على جمع الكثرة دون القلة التي هي الأقراء ؟ قلت : يتسعون في ذلك ، فيستعملون كلَّ واحد من الجمعين مكان الجمع الآخر ، لاشتراكهما في الجمعية ، ألا ترى قوله بأنفسهنَّ ، ما هي إلا نفوس كثيرة))(١١٦) .

وفي قوله تعالى ﴿ إنكم ظلمتم أنفسكم ﴾ . قال القرطبي (ت 671هـ) : ((استغنى بالجمع القليل عن الكثير ، والكثير نفوس ، وقد يوضع الجمع الكثير موضع جمع القلة والقليل موضع الكثرة ، قال الله تعالى ﴿ ثلاثة قروء ﴾ ، وقال ﴿ وفيها ما تشتيه الأنفس﴾))(١١٧) .

ولا شك في أنَّ ثمة إشكالاً في قراءة النص القرآني سيحصل لو قرأنا قوله تعالى ﴿ [illegible] ﴾ . النحل : 112 ، في ضوء القاعدة اللغوية التي تنص على أن (أنعماً) جمع قلة يدلُّ على أدنى العدد . فهل كفرت هذه القرية بأنعم قليلة معدودة ؟ أم أنَّ أنعم الله كانت عليها قليلة ؟ لذا نجد هذه القاعدة اللغوية قد ألجأت قسماً من المفسرين إلى التأويل من أجل أن يستقيم النص مع القاعدة ، جاء في (تفسير أبي السعود) : ((وإيثار جمع القلة للإيذان بأن كفران نعمة قليلة حيث أوجبت هذا العذاب فما ظنك بكفران نعم كثيرة))[١١٨] .

وكذلك كان لفكرة اللغويينَ في تحديد دلالة جموع القلة أثرٌ في تأويل قوله تعالى ﴿ [illegible] ﴾ . النحل : 120-121 ، فهل كان إبراهيم عليه السلام شاكراً لأنعم قليلة ؟ أم إنَّ أنعم الله عليه كانت قليلة ؟ فهذا ما تؤديه النظرية السائدة في تحديد دلالة جموع القلة ، ولكن هذا غير مراد كما هو واضح من ظاهر النص ، ولذا نجد الشوكاني (ت 1255هـ) يقول : ((﴿شاكراً لأنعمه﴾ التي أنعم الله بها عليه وإن كانت قليلة كما يدل عليه جمع القلة فهو شاكر لما كثر منها بالأولى))[١١٩] .

وقال تعالى ﴿ [illegible]

[illegible]
[illegible] ﴾ . النمل : 37 ، فلفظ (أذِلَّة) هنا جمع قلة على وزن (أفْعِلَة) ، وهو يقتضي أن يكون المراد دون العشرة بحسب ما تنص عليه القاعدة اللغوية ، وهذا ما لا يمكن أن يكون مقصوداً في هذه الآية الكريمة ؛ لأن الحديث هو عن قوم سبأ وهم أكثر من عشرة بلا شكٍّ، وبسبب فكرة اللغويين هذه خرَّج بعض المفسرين هذه الآية بما يتوافق مع القاعدة ، جاء في (تفسير أبي السعود) : ((أَذِلّة ، أي حال كونهم أذلة بعدما كانوا فيه من العز والتمكين ، وفي جمع القلة تأكيد لذلتهم))(١٢٠) .

وإذا كان ذلك كذلك فماذا نقول عما ورد في القرآن الكريم من جمع (عزيز) على (أعزَّة) ، وهي (جمع قلة) على (أفْعِلَة) أيضاً ، في نحو قوله تعالى ﴿
[illegible]
[illegible] ﴾ . المائدة : 54 ، ولعلَّ الذي يخرج النص من ضرورة التأويل هو عدُّ هذا الجمع للكثرة لا للقلة بحسب ما ترشد إليه دلالة النص وظاهر معناه .

إن خلاصة ما نريد قوله الآن : إنَّ النظرية التي تنصُّ على أنَّ الأصلَ والقياسَ المطَّرد في لغة العرب هو أنَّ مميِّزَ الأعداد من ثلاثة إلى عشرة يكون على وزنٍ من تلك الأوزان التي سمَّوها (جموع القلة) ، وأنَّ هذه الجموع تدلُّ على أدنى العدد ، نقول : إنَّ هذه النظريَّة قد تؤيِّدها نصوصٌ فصيحةٌ كثيرةٌ على نحو ما رأينا في طائفة من نصوصِ الكتاب الكريم ، مثل ﴿ الحَجُّ أشهُرٌ معلومات ﴾ ، و ﴿ فإذا انسلخ الأشهُرُ الحُرُم ﴾ ،أو قوله تعالى ﴿ والبحرُ يَمُدُّه من بَعْدِهِ سَبْعَة أبحر ﴾ ،

ولكننا نجد في الوقت نفسه مجموعة أخرى كبيرة من النصوص القرآنية لا تستجيب لهذه القاعدة الثابتة في كتب التراث اللغوي ، فظهر بسبب من ذلك اتجاه تأويل النص القرآني أو تخريجه أو قراءته على وفق هذه القاعدة ، وإنَّ الذي أنتج هذا التأويل والتخريج هو الانطلاق من القاعدة إلى النص ، وليس الانطلاق من النص إلى القاعدة التي قد تتغير أو تتبدل تبعاً لدلالة النصِّ ومضمونه .

المبحث الرابع

الدعوةُ إلى إلغاء فكرة (جموع القلة)

لقد اتَّضَحَ مما تقدم أنَّ الدراساتِ اللغويَّة العربية قديمها وحديثها تَدُلُّ على أنّ أوزاناً محددة تستعمل للدلالةِ على الجمع القليل وهَو ما كان منحصراً بين الثلاثةِ والعشرة .

ومن خلالِ نص رضي الدين الاستراباذي الذي نقلناه آنفاً (١٢١) اتَّضَح لنا أن مجيء تمييز الأعداد المنحصرة بين الثلاثةِ والعشرةِ مجموعاً على وزن من الأوزانِ الأربعة : أَفْعُل ، أَفْعال ، وأَفْعِلة ، وفِعْلَة هو الذي أنشأ فكرةَ دلالةِ هذه الأوزان على الجمع القليل في الدرس اللغوي العربي .

ولكن بعد هذا الذي عرضناه نستطيع أن نقولَ إنه قد تجمعت بين أيدينا عددٌ من الشواهد والأَدِلة التي تسوغ لنا الدعوة إلى إلغاء فكرة جموع القلة من الدرس اللغوي العربي . وهذا ما سنناقشه في هذا المبحث إن شاء الله .

المطلب الأَول

مُسَوِّغات الدعوةِ إلى إلغاء فكرةِ (جموع القلة)

تتخذ الدعوة إلى إلغاء فكرةِ (جموع القلة) من الدراسات اللغويّة طائفة من الأفكار والرؤى تطرحها على أنها مُسوِّغات منهجية تبيح القولَ بضرورة إلغاء هذه الفكرةِ من الدرس اللغوي ، والمسوّغات هي :

أولاً : مميز الأعداد من (ثلاثة) إلى (عشرة)

يقول رضي الدين الاستراباذي – متحدثاً عمَّا استدل به النحويون على دِلالة (جموع القلة) – : ((واستدلوا على اختصاص أمثلة التكسير الأربعة : بال قلة بغلبة

استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع إن وجدت))[١٢٢] .

وإنَّ هذا الذي نص عليه رضي الدين صحيح ومستند إلى طائفة كبيرة من النصوص الفصيحة ولاسيما القرآنية منها ، من مثل قوله تعالى : ﴿ ألن يكفيكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين ﴾ ، وقوله : ﴿
▫♦○⬁❶♦🡐❑✁☎ ×⚲❼ ✁✍❀☞❻⬀⮛⮰
🕮❑❻⬀✉♦➔⍓❑♦ 🕮❑✸⇳ℰ⬃❷◉ﻭ ﴾ . التوبة : 2 ، وقوله : ﴿ ❑◆✁✍◉ﻭ⬂⌨♦⇔⬉❷ ③♦☺🡐⑨❻■🡐 ⓘ ✌ℵ♊✍
✉♦➔⬃⑨ℵ■ℬ🕗 ⍓⌨⬀➔⍓❑➔ 🕮❑🗎⬂♦🡐❷◉ﻭ ﴾ .
لقمان :27 .

وكقول الشاعر[١٢٣] :

وإنَّ كلاباً هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ وأَنت بريءٌ من قبائلها العَشْرِ

ولكن هذا الاستدلال تواجهه أسئلة دقيقةٌ واعتراضات منهجية تدور حول ما وَرَدَ من نَصوص فصيحة أخرى – تقابل التي سبقت – لا يرقى شك إلى سلامتها استعملت أوزان (جموع الكَثْرة) في تمييز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة وذلك نحو :

١. قوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ .
٢. قوله تعالى : ﴿ ✍☒☺⍓✝♦✍⮳ ❍⍓⌛✶❑⚇
🕮❑☼✉▭◆☞♦💣⇳ ⍓⌨⬀➚⍓
⍓☪◆✍✉⚲✍• ﴾ ، البقرة : 261 .
٣. قوله تعالى : ﴿ ⬉♦✍■❼✁ 🕮❑♌✍♦🕯▫♉⬉❷♦❄⚲❼
⚐❑☺⍓🕛♉ℬℬ⌘ ❍ℵ⬈⍓ℰ🖰 ﴾ ، القصص : 27 .
٤. وكقوله ﷺ : ((ثلاث خصال من سعادةِ المرء المسلم)) .
٥. أو قوله ﷺ: ((خمس فواسق تقتلن في الحل والحرم)) .

٦. وقول عمر بن أبي ربيعة :

فكان نصيري دون من كنت أتقي
ثلاثُ شخوصٍ كاعبانُ ومُعْصرُ

وهذه النصوص – ومثلها كثير – يمكن أن تشكل اعتراضاتٍ أساسية في طريق نظرية النحاة . وتشكك في طريقة استدلالهم على القولِ بوجود جموع دالةٍ على القليل إذا لم نأخذ بأسلوبهم في التأويل والتقدير لجعل النصوص المخالفة مساوقة للقواعد .

ثانياً : طريقة اللغويون في الاستدلال :

لو تأملنا طريقة اللغويون في الاستدلال بالشواهد المختلفة بغية إثبات فكرة جموع القلة فإننا سنخلص إلى جملة من الحقائق البارزة :

1- إنَّ النسبة العظمى من تلك الشواهد كانت شواهد شعرية ولاسيما إذا أخذنا كتاب سيبويه مثالاً يحتذ ى به هنا ، والذي اكتشفناه سابقاً أن هذه الشواهدَ الشعرية لم ترد في معرض الحديث عن دِلالةِ (جموع القلة) بل جاءت في مباحث اللغويون في أثناء الحديث عن أحكام جموع القلةِ وما يجمع مثالاً على هذا الوزنِ دون غيره .

بل إننا لو استعرضنا تلك الشواهد الواردةَ في كتب اللغويين لما وجدنا فيها ما يؤيد دِلالة تلك الجموع على ما هو منحصر بين الثلاثة والعشرة ، ومن ذلك مثلاً :

أمنزلتي مَيٍّ سلامٌ عليكما هل الأزمُنُ اللا ئِي مَضَيْنَ رَواجعُ

وقول آخر :

لكوامٌ حين تنكفت الأفاعي إلى أجحارهِنَّ من الصقيعِ

وقول الراجز :

*** لكل عيش قد لَسبتُ أثْوُباً ***

وغيرُها كثير ، فليس في هذه الأبيات ما يشير إلى أنَّ (الأزمن) و(أجح ارهن) و (أثْوُباً) قد جاءت للدلالةِ على جمع القليل ، بل إنَّ دلالتها على الكثير واضحة لا لبس فيها .

بل إننا لو اتجهنا نحو القرآن الكريم وطالعنا نصوصه والعشرات من الألفاظ التي جمعت على واحد من الأوزانِ الأربعة : أَفْعَال ، أفْعلَة ، وأَفْعُل ، وفِعْلَة ، لما وجدناها دَالة على ما قلّ عَدَدُه ، فالعشرات من لفظة (الأنفس) وقوله تعالى مثلاً ﴿ ❐◆♑•❐⬀ 📖❐☼✵☺⍓✍✍ ×✑❼ ✂✍✍❀☞❻⬀✓⬗ ✌♋♊ ⅄☒⬈⍓❷◆❐⊕ 📖❐🔔⬂◘■◷⚐✍ ﴾ . لقمان : 27 ، أو قوله ﴿ ❐◆☽✑❶⬂ 📖❐☼☞←⚐⇔ 📖❐♉⬁☪❐◘⮘ ×✑❼ ✉←➲↗❐♌⬀ 📖↑✌❐♑⍓◷✌✑▤↗☠⬀ ﴾ . النجم : 32 ، أو قوله ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾، لا يمكن حملها على أنها دالة على القليل إذ إنَّ معنى النص يأبى ذلك كما هو واضح .

ثالثاً : **اللجوء إلى القول بـ (الاستغناء) ، و(الاستعارة) و(التأويل)**

رأينا في ما سَبَقَ أنَّ هناك طائفة غير قليلة من النصوص الفصيحة لا تستجيب لقاعدة أن (جموع القلة) تدَلُّ على أدنى العدد ، والحقيقة أن مثلَ هذه النصوص – وغيرَها – كثيرة لم تكن غائبة عن أنظار ال لغويين ولم يكونوا بعيدين عنها ، ولكن كانت لهم طريقة في التعامل معها على النحو الذي حافظ لهم روح القاعدةِ السابقة وكيانها .

فقوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ فيها مخالفة صريحة لقاعدة أن العدد ثلاثة يأتي تم ييزه على وزن من أوزانِ جموع القلة الأربعة ، ومن أجل ذلك لجأ اللغويون وغيرُهم إلى تخريج ذلك بأوجهٍ شتَّى ، فالزمخشري يبين أن ذلك كان من باب التوسع وإحلال أحد الجمعين مكان الآ خر إذ يقول : (فأن قلت لم جاء المميز على جمع الكثرةِ دون القلة التي هي الأقراء قلت : يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر . لاشتراكهما في الجمعية)[١٢٤] ، ولكنه عاد فأشار إلى أنَّ القروء ربما كانت أكثر استعمالاً من الأقراء ومن أجل ذلك جاءت لفظ ة (القروء) لتحل محل (الأقراء) تنزيلاً لهذه اللفظة الأخيرة منزلة المهمل[١٢٥] .

وذهب رضي الدين الاستر اباذي إلى أن كلاً من (القروء) و (الأقراء) مستعمل في اللغة ولكن جاء (القروء) في هذه الآية من باب (استعارة اللفظ) قال – متحدثاً عن جمع القلة والكثرة – : ((وقد يستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى : (ثلاث قروء) مع وجود أقراء))[١٢٦] .

وقد يُلجَأُ إلى التأ ويل على نحو ما رأينا عند المفسرين في تفسير قوله تعالى ﴿ ❒◆⭍•❸◆☸⌘ ✁☞✍✦ ✌◆⌖⧫⌖ ⍓⍓⍓❷⬀③◆❒☪
🗎•☞☼◆⬉⬈⇧ ↗◆✁✌⍓✡❒☪ ✌⑩➲⇧☺⍓⌑⍓❒❒☪
③◆🕯️▫✍⍓⓿♑⍓☞ ❻⍓⍓⍓➔♑⍓☞ ❻◆↘⍓⑨✡✁
✌♓⍓Ⅱ ⍓↗⍓♏⍓ ✌◆▤⍓ ▫⍓⌛⍓⍓❷◆☠⇧
⍓⍓☼❒⍓⍓➔⍓⍓⍓ ✁☞✍★ ﴾ ، النحل : 112 ، إذ الأخذ بالقاعدة اللغوية يحتم أنَّ المراد هو الكفر بأنعُمٍ قليلة ، وهذا ليس مراداً هنا لذا كان لابد من التأويل جاء في (تفسير أبي السعود) : ((وإيثار جمع القلة للإيذان بأنَّ كفران نعمةٍ قليلة حيث أوجبت هذا العذاب فما ظنك بكفرانِ نِعَم كثيرةٍ))[١٢٧] .

ولو نظرنا إلى طرق التخريج هذه من زاوية أَخرى فإنها تعني أَنَّ ثمة نصوصاً متعددة لا يرقى شك إلى فصاحتها وسلامتها تخالف القواعد اللغوية الثا بتة في كتب اللغويين ، ولذا لم يجد عدد من العلماء من سبيل أمام ثبات القاعدة وامتدادها في التراث النحوي من جهة وسلامة النص الخارج عليها من جهة أخرى سوى اللجوء إلى القول بمجيء جمعٍ نائباً عن جمع آخر أو التأويل أو غير ذلك من سبل معالجةِ النص المخالف للقاعدةِ الثابتة .

إنَّ الأَخذَ بهذه النصوص النثرية الفصيحة التي لا يرقى شك إلى سلامتها ووثاقتها والتي لا تستجيب لقاعدة دِلالة (جموع القلة) في الدرس اللغوي تسوغ عندنا الدعوة إلى إلغاء فكرةِ جموع القلة ، وإلى عَدِّ تلك الأوزان الأربعة صوراً من جموع التكسير الكثيرة التي تدلُّ شأنها شأن أي جمعٍ آخر على القليل والكثير وإن الذي يميز دلالتها في هذا السياق أو ذ اك ويُحَدِّدُ أَنَّ المرادَ قليلٌ أو كثيرٌ هو ما يرافقه من قرائن تُخَصّص الدلالة على أحد الجمعين دون الأخر ، ولا تحمل تلك الأوزان الأربعة أيَّةَ دلالة أصلية خاصة بها ، تحملنا على الأخذ بها ، وتأويل النصوص المخالف ة لتلك الدلالة حتى نجعلها منسجمة متناغمة مع القاعدة بل يبدو أن الأصل هو أن تَدُلَّ تلك الأوزان على القليل والكثير كما أسلفنا وكما تشير إلى ذلك كثير من النصوص .

المطلب الثاني

نفي فكرة (جموع القلة) في الدرس اللغوي الحديث

لا تقف هذه الدعوةُ منفردة في الساحةِ الفكريَّة بل نجد ثَمَّ دراساتٍ حديثةً وأخرى معاصرةً أَوْلت هذ ا الموضوع عنايتها ودققت في أسس فكرة (جموع القلة) فسجلت دعوة لإلغائها بعد أن تبين أنها لا تستند إلى أسس علمية رصينةٍ .

أولاً : نفي فكرة (جموع القلة) في المجامع اللغويَّة

المجمع اللغويُّ الذي أولى هذا الموضوع رعايته هو مجمع اللغة العربية في القاهرة الذي ذَهَبَ في أحد قراراته إلى القول : (الجمع أيا كان نوعه (جمع التكسير أو جمع تصحيح) يدلُّ على القليل والكثير وإنما يتعين أَحَدُهما بقرينة)(١٢٨) .

ولقد استند هذا القرار إلى طائفة من الأبحاث والدراسات التي قدمها أعضاء المجمع ومنها البحث الذي قدمه عضو المجمع محمد شوقي أمين وعنوانه (التعاقب بين جمع القلةِ وجمع الكثرة) .

وعلى الرغم من أنَّ صاحبَ هذا البحث يدعو إلى جواز التعاقب (أو التبادل) بين (جمع القلة) و (جمع الكثرة) وهذا يعني أنه آخذٌ بفكرةِ وجود جموعٍ للقلة إلا أنه نَصَّ على أفكار تؤيد ما نحن بصدده حين وجد أن النصوص الفصحى لا تؤيد التفرقة في استعمال جمعي (القلة) و (الكثرة) يقول الأستاذ أمين : ((وحين تستعين الذاكرة في تصفح ما مَر بنا من فصيح النصوص التي ترد فيها الجموع تكاد تنتهي إلى أنَّ التفرقة بين جموع القلةِ والكثرة لم يكن التقيد بها محكماً في مسموع الفصحى ... على أنَّ للنحاة وفقهاء اللغة في بعض الأمثلة ونظائرها ألواناً من التأويل والتعليل بين متكلف ومقبول))(١٢٩) .

ثانياً : نفي فكرة (جموع القلة) عند الأفراد

لم يقف القولُ : إنَّ جمع التكسير يدلُّ على القليل والكثير ، و إنَّ فكرة وجود جموع خاصة دالةٍ على (القليل) لا تستند إلى أسس علمية رصينة على المجامع اللغوية وحدها ، بل تَعَدَّى هذا القولُ المجامعَ اللغويَّةَ إلى العلماء والباحثين ، إذ نجد عدداً منهم سَجَّل اعتراضه على فكرة (جموع القلةِ) هذه في جلسات مجامع لغوية أو

في أبحاث وكتب مستقلة ، والذين سجلوا اعتراضهم على هذه الفكرة من الدارسين المحدثين ممن اطلعت على أرائهم :

١. الأستاذ محمد فريد أبو حديد (عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة) ذهب في إحدى جلسات المجمع إلى أنَّ علماء اللغةِ لم يتمكنوا من أن يجدوا في الاستعمال ما يدل على صحةِ التفرقةِ بين جمع القلة وجمع الكثرة[١٣٠] .

٢. الدكتور أحمد أمين الذي قال في جلسةٍ من جلسات مجمع اللغة العربية في القاهرة : (وأعتقد أنَّ مسألة القلةِ والكثرة لا أساس لها من اللغة)[١٣١] .

٣. الدكتور محمد خير الحلواني ، الذي بحث موضوعَ دِلالةِ (جموع القلة) في كتابه (الواضح في النحو والصرف / قسم الصرف) وبين فيه رأيه بتقسيم جموع التكسير إلى قلَّةٍ وكثرةٍ قائلاً : ((إلا أنَّ هذا التقسيم ليس مستقيماً في كلامِ العرب كله))[١٣٢] .

وقدم جملة من الاعتراضات على هذا التقسيم ، هي[١٣٣] :

أ – وجود أسماء في العربية ليس لها إلا نوعٌ واحدٌ من جموع التكسير فتكون حينئذ جمع قلةٍ وكثرةٍ في آن واحد ، مثل : رِجْل وتجمع على : أرْجُل ، وعُنق التي تجمع على : أعناق وغير ذلك مما لا يرد له إلا جمع واحد فيستعمل للقليل والكثير .

ب – عدم مراعاةِ العرب الفصحاء للتفرقة بين القلة والكثرة في كلامهم .

ج – الاستدلال بلغة القرآنِ التي تستعمل ألفاظاً مجموعة على وزنٍ من أوزانِ (جموع القلة) والمراد باستعمالها الدلالة على القليل والكثير ومن ذلك لفظة (

عين) التي إن دلت على العين الباصرة جمعت على (أعين) في القليل والكثير .

د- التناوب الذي يحدث بين (جموع القِلَّة) و (جموع الكثرة) ، إذ تأتي نصوص فصيحة يَرِدُ (جموع القلة) في موضع الكثرة ، أو (جمع الكثرة) في موضع القلَّةِ ، مثل : ﴿ ❒◆⬧♏⬧❑⬀ 🕮❒☼✵☺⍓✍ ×⌧❼ ✂✍✿☞❻⬀⬃⬁ ♋♌⌶ ⅄⌧⬀⍓❷♦◻☹ 🕮❒🔔⬂◘■🕓⚐✍ ﴾ ، لقمان : 27 ، ف (أقلام) جمع (قلة) جاء في موضع كثرة ، أو قوله تعالى : ﴿ يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ ، البقرة:، إذ إنَّ قروءاً (جمع كثرة) ورد في موضع يقتضي أن يكون للقلة .

٤. الدكتور حسن خميس الملخ الذي يقول : ((تقسيم الاسم إلى مفرد ومثنى ومجموع من خواص الأسماء في العربية ، فالاسم الذي يعادل الرقم واحداً ويقابله يسمى مفرداً ، والذي يعادل الرقم اثنين ويعادله يسمى مثنى ، والذي يتجاوز في دلالته العددية الاثنين يسمى جمعاً مهما كانت قيمته العددية ... فكلمة (طلاب) تدل على أكثر من اثنين من الطلبة لكنها غير محددة تحديداً مطرداً بمعادل رقمي ، مثل ثلاثة أو أربعة ، أو خمسة ، أو ... ألخ ، ولهذا أميل إلى أنَّ فرز الجمع وفق ثنائية القلة والكثرة أمر غير متجذر في العربية في أوزان القلة الأربعة))(١٣٤) .

٥. الدكتور علي أبو المكارم الذي ذهب – في دراسة ظهرت حديثاً له – إلى أنَّ ما نصَّ عليه العلماء المتقدمون من أن مجيء كلٍّ من جمعَيْ (القلة) و (الكثرة) وقد نابَ أحدُهما مكان الآخر سببه إدراكهم أنَّ إطلاق هذا الحكم (تقسيم جموع التكسير على هذين القسمين) ليس دقيقاً ، قال – متحدِّثاً عن تقسيم العلماء

لجموع التكسير على القسمين المذكورين – : ((ولكنّهم أدركوا أنّ إطلاق هذا الحكمِ غير دقيق ، ولذلك قالوا بجواز استخدام جمع القلة مكان جموع الكثرة ، وإمكان استعمال جموع الكثرة مكان جموع القلة ، وإن حدَّ بعضهم ذلك بإرادة المجاز البلاغي))[*] .

ويبدو أنَّ توجيه آراء العلماء على هذا النحو فيه ملمحٌ واضحٌ على اتجاه صاحبه نحو القول بعدم استناد فكرة تقسيم جموع التكسير قلةً وكثرةً بادئ ذي بدءٍ إلى حكمٍ دقيقٍ .

****

إن الذي كنا ننتظرُه من القواعد اللغوية أنْ تسهم في فهم النص القرآني أو تكون سبيلاً مهماً إلى ذلك ولكننا وجدنا من هذه القواعد ولاسيما هنا (جموع القلة) غيرَ ذلك ، إذ حدث تعارض واضح بين القاعدة اللغوية (دلالة الأوزان الأربعة : أفعُل ، وأفعال ، و أفْعِلَة ، وفِعْلَة ، على أدنى العدد) ، والنص القرآني ، ولذا وجدنا محاولات متباينة جرت لمحاولة التوفيق بين القاعدة والنص الخارج عليها .

ولَعَلَّ الذي أنشأ هذا الاختلاف والتباين بين القاعدة والنص هو أن التقعيد لم يقم على أساس الاستدلال الدقيق ، ولم يكن هذا الاستدلال يقينياً مقنعاً ، وهذا اتجاه مفارق لقواعد التفكير العلمي – كما أسلفنا – الذي ينُصُّ على وجوب أن يستند العلم إلى أدلة يقينية ثابتة ، وأن يكون استدلاله دقيقاً محكماً .

ولا بأسَ من تكرار ما سبق أن نبهنا عليه وهو أن الشك ليس في الدليل الذي التجأ اللغويون إليه لصوغ قواعدهم ومعاييرهم بل إنَّ الشك وقع في طريقة الاستدلال ، أو طريقة قراءة النص للخروج بقاعدة ثابتة .

فإذا كان القول بدلالة تلك الأوزان الأربعة على الجمع القليل يصدقه ما ورد في مجموعة من النصوص من مجيء مُمَيِّز الأعداد المنحصرة بين الثلاثة والعشرة على تلك الأوزان ، فإنَّ ثمة نصوصاً أخرى فصيحة ثابتة جاء مميز هذه الأعداد مجموعاً على وزن من أوزان ما يسمى بجموع الكثرة .

فضلاً عن طائفة كبيرة من النصوص التي وردت فيها جموع (قِلّةِ) لا يمكن أن يكون المراد منها الدلالة على الجمع القليل بسبب دلالة النص التي تأبى ذلك .

إنَّ هذه الاعتراضات الموجهة لفكرة (جموع القلة) تدعونا إلى القول بضعفها ، وبأنها لا تستند إلى أسس علمية واضحة ، وإنَّ قواعد التفكير العلمي لا تسوغ طريقة البحث التي أثبتتها ومكَّنت لها في التراث اللغوي العربي ، ولذا لم يبق أمامنا سوى القول إنَّ جموع التكسير لا تصنف إلى قلة وكثرة ، بل إنَّها تدلُّ على القليل والكثير ، والذي يميِّز دلالتها على هذا أو ذاك هو السياق أو ما ي تضمَّنه من قرائن تُعيِّن إحدى الدلالتين دون الأخرى .

خاتمة البحث ونتائجه:

لا شكَّ في أنَّ الدراسة اللغوية تُعَدُّ من أبرز الدراسات العلميَّة التي تستند إلى أدلَّة يقينية مقنعة ، ذلك بأنّ الحقيقة اللغوية والبرهنة عليها يستندان إلى أدلة مقنعة لأيِّ عقلٍ قادرٍ على استيعابها .

والدراسة اللغوية العربية هي مثل غيرها في ذلك ، ولكنَّ ذلك لم يمنع أن يجد المُطَّلع على بعض مباحث الدراسة اللغوية العربية أنَّ فيها مواضع فارقت سمة من سمات التفكير العلمي المنظَّم ، وهي اليقين الموضوعي .

وإذا كانت هذه المقولة فرضية فقد اختبرنا صدقها من خلال تحليل طريقة الاستدلال عند اللغويين في مبحث دلالة (جموع القلة) في الدرس اللغوي العربي ، وقد كانت أبرز نتائج الدراسة :

1- ثبت أنَّ القول بفكرة وجود جمعٍ دالٍّ – في أصل اللغة – على أدنى العدد ، وهو ما كان من الثلاثة إلى العشرة قولٌ يعود إلى الدراسات المبكرة في الدرس اللغوي العربي ، وهي نظرية أجمع عليها العلماء المتقدمون ، وأغلب الدارسين المحدثين.

2-حين نظرنا في طريقة اللغويين في الاستدلال على ((جموع القلة)) ودلالتها تبيِّن أنَّها تستند مثل كثير غيرها إلى شواهد نثرية وأخرى شعرية ، ولكنَّ أغلب الأدلة هذه كانت تعنى بدراسة أحكام هذا الجمع ولا تنظر في دلالته .

3-حين نظرنا في طريقة استدلال النحويين في أثناء دراسة (جموع القلة) وجدنا أنَّ تحديد دلالتها لم يكن يستند إلى دليل علميٍّ مقنع ، فإذا كانت ظاهرةُ التلازم بين العدد (من ثلاثة إلى عشرة) ومميزِهِ المجموع على وزنٍ واحدٍ من أوزان جموع

القلة الأربعة بيِّنةً وشاخصةً في طائفة من الشواهد اللغوية ، فإنَّ متابعة النصوص العربية كشفت نصوصاً أخرى أظهرت عدم التلازم بين الأعداد المذكورة آنفاً وتمييزها ، إذ أظهرت مثل تلك الأعداد (المنحصرة بين الثلاثة والعشرة) وقد ميِّزت بمعدود مجموع على وزن عدّه اللغويون من أوزان جموع الكثرة .

4- وحين اتخذنا النصَّ القرآنيَّ الكريم منطلقاً لتقويم فكرة جمع التكسير الدالِّ على القليل ، وجدنا الكثير من تلك النصوص الكريمة – التي تضمنت أمثلة لتلك الجموع – يأبى مضمونها أن يكون دالاً على معدودٍ قليل من الثلاثة إلى العشرة ، من أجل ذلك وجدنا كثيراً من العلماء – من اللغويين والمفسرين والمعربين – ممَّن انطلقوا من القاعدة إلى النصِّ قد لجؤوا إلى ضروبٍ من التأويل والتخريج في سبيل إنشاء نوعٍ من الانسجام بين القاعدة اللغوية والنصِّ الخارج عليها .

أمّا دراستنا هذه التي تتبنى فكرة الانطلاق من النصِّ إلى القاعدة اللغوية ، فإنّها لم تجد بدّاً من عدِّ هذا التأويل أو التخريج أو محاولة المساوقة بين النصِّ والقاعدة اللغوية مسوِّغاً للقولِ بأنَّ فكرة ((جمع القلة)) لا تستند إلى أدلَّة مقنعة ويقينية ، كما تتطلب ذلك قواعد التفكير العلمي ، لا سيّما حين نجد نصوصاً فصيحة تأبى دلالتُها إباءً قاطعاً أن يكون الجمعُ فيها دالاً على أدنى العدد .

5- ولذلك لم نجد بُدّاً من تسجيل الدعوة – في هذه الدراسة – إلى إلغاء فكرة أن يكون ثمة جمع دالٌّ – في أصل اللغة – على معدودٍ قليل ، وأن تكون القاعدة العلمية الجديدة هي أنَّ الجمع (سواءٌ أكان للقلة أم للكثرة كما كان يسمى عند اللغويين) يدلُّ على مطلق الجمع قليله وكثيره وأنَّ الذي يقيِّد دلالته على عددٍ معيَّنٍ إنّما هو النصُّ وسياقُهُ وما يتضمّنه من قرائن تحدِّدُ معناه .

الهوامش :

(*) ينظر : التفكير العلمي ، للدكتور فؤاد زكريا 36−40 .

(**) ينظر : المصدر نفسه .

(١) الكتاب : 490/3 .

(٢) المصدر نفسه :

(٣) المصدر نفسه :

(٤) ينظر المصدر نفسه : 567/3 .

(٥) ينظر المصدر نفسه : 588/3 .

(٦) ينظر المصدر نفسه : 627/3 − 628 .

(٧) المصدر نفسه : 571/3 .

(٨) المصدر نفسه : 591/3 .

(٩) المصدر نفسه : 575/3 .

(١٠) ينظر : المصدر نفسه : 581/3 .

(١١) المصدر نفسه 599/3 .

(١٢) ينظر : المصدر نفسه : 605/3 ، 606 ، 607 .

(١٣) ينظر : المصدر نفسه : 570/3 ، 628/3 .

(١٤) ينظر : المصدر نفسه : 572/3 .

(١٥) ينظر : المصدر نفسه : 590/3 .

(١٦) ينظر : المصدر نفسه : 573/3 .

(١٧) ينظر : المصدر نفسه

(١٨) ينظر : المصدر نفسه

(١٩) ينظر : المصدر نفسه : 631/3 .

(٢٠) ينظر المصدر نفسه : 574/3 .

(٢١) ينظر : المصدر نفسه : 629/3 .

(٢٢) ينظر : المصدر نفسه : 574/3 – 575 .

(٢٣) ينظر : الكتاب : 592/3 .

(٢٤) ينظر : المصدر نفسه : 629/3 .

(٢٥) ينظر : المصدر نفسه : 574/3 .

(٢٦) ينظر : المصدر نفسه : 576/3 .

(٢٧) ينظر : المصدر نفسه : 577/3 .

(٢٨) ينظر : المصدر نفسه : 63/3 .

(٢٩) ينظر : المصدر نفسه : 63/3 .

(٣٠) ينظر : المصدر نفسه : 585/3 .

(٣١) ينظر : المصدر نفسه : 608/3 .

(٣٢) ينظر : المصدر نفسه : 635/3 – 636 .

(٣٣) ينظر : المصدر نفسه : 642/3 .

(٣٤) ينظر : المصدر نفسه : 568/3 .

(٣٥) ينظر : المصدر نفسه : 586/3 .

(٣٦) ينظر : المصدر نفسه : 588/3 و 642/3 .

(٣٧) ينظر : المصدر نفسه : 601/3 .

(٣٨) ينظر : المصدر نفسه : 601/3 – 602 .

(٣٩) ينظر : المصدر نفسه : 606/3 .

(٤٠) ينظر : المصدر نفسه : 601/3 .

(٤١) ينظر : المصدر نفسه : 602/3 .

(٤٢) ينظر : المصدر نفسه : 603/3 .

(٤٣) ينظر : المصدر نفسه : 603/3 .

(٤٤) ينظر : المصدر نفسه : 604/3 .

(٤٥) ينظر : المصدر نفسه : 603/3 .

(٤٦) ينظر : المصدر نفسه : 603/3 .

(٤٧) ينظر : المصدر نفسه : 604/3 .

(٤٨) ينظر : المصدر نفسه : 605/3 .

(٤٩) ينظر : المصدر نفسه : 634/3 .

(٥٠) ينظر : الكتاب : 607/3 – 608 .

(٥١) ينظر : المصدر نفسه : 490/3 .

(*) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لجمال الدين بن مالك الأندلسي (ت 672هـ) 150 .

(**) بنظر : معاني الأبنية في العربية ، للدكتور فاضل السامرائي 135

(٥٢) ينظر : الكتاب : 490/3 .

(٥٣) المصدر نفسه

(٥٤) المصدر نفسه .

(٥٥) المصدر نقسه : 567/3 .

(٥٦) ينظر : المقتضب : 131/1 .

(٥٧) المصدر نفسه

(٥٨) الأصول في النحو : 5/3 – 6 .

(٥٩) الإيضاح في علل النحو : 122 .

(٦٠) التكملة : 399 .

(٦١) الخصائص : 422/1 .

(٦٢) شرح المفصل : 244/3 .

(٦٣) المصدر نفسه : 244/3 .

(٦٤) ينظر : شرح الشافية : 90/2 .

(٦٥) المصدر نفسه : 92/2 .

(*1) في الأصل المطبوع : (جموع التكثير) لكنّي أحسب أنَّ ما أثبتُّهُ يناسب السياق .

(*2) البرهان في علوم القرآن 355/3 .

(*3) ينظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين السيوطي 38/1 .

(٦٦) الكامل في النحو والصرف والأعراب : 272 .

(*) معاني الأبنية في العربية 135 .

(**) المصدر نفسه 136 .

(***) معاني الأبنية في العربية 138 .

(٦٧) التطبيق الصرفي 113 .

(٦٨) الصرف الواضح : 251 ؛ ينظر : المدخل إلى علم الصرف : محمد منال عبد اللطيف : 124

(٦٩) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : 267/7 .

(٧٠) شرح المفصل : 226/3 .

(٧١) أوضح المسالك : 256/3 .

(٧٢) الكتاب : 490/3 .

(٧٣) المصدر نفسه : 492/3 .

(٧٤) الإيضاح في علل النحو : 122 .

(٧٥) الكتاب : 575/3 .

(٧٦) المقتضب : 159/2 .

(٧٧) الكشاف : 246/1 .

(٧٨) الإيضاح في علل النحو : 123 .

(٧٩) التبيان في إعراب القرآن : 152/1 .

(٨٠) شرح الكافية : 467/3 .

(٨١) الكتاب : 3/567–568 .

(٨٢) المصدر نفسه : 571/3 .

(٨٣) المصدر نفسه : 3/576–577 .

(٨٤) المصدر نفسه : 576/3 ، 577–578 .

(٨٥) المصدر نفسه : 586/3 ، 587–588 .

(٨٦) المصدر نفسه : 3/588–589 .

(٨٧) المصدر نفسه : 607/3 .

(٨٨) الخصائص : 296/2 .

(٨٩) أوضح المسالك : 256/3 .

(٩٠) ينظر : الكتاب : 565/3 .

(٩١) ينظر : المصدر نفسه : 565/3 .

(٩٢) ينظر : المصدر نفسه : 226/4 .

(٩٣) شرح الكافية : 467/3 .

(٩٤) ينظر : الجامع الصغير وزيادته : محمد ناصر الألباني : 582/1 .

(٩٥) ينظر : المصدر نفسه : 617/1 .

(٩٦) ينظر : الكتاب : 566/3 .

(٩٧) ينظر : المصدر نفسه : 569/3-750 .

(٩٨) ينظر : المصدر نفسه : 569/3- 570 .

(٩٩) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم 262/7

(١٠٠) ينظر : المصدر نفسه : 262/7 .

(١٠١) الكتاب : 624/3 .

(١٠٢) المصدر نفسه : 625/3 .

(١٠٣) شرح الشافية : 92/2 .

(١٠٤) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : 268/7 .

(١٠٥) ينظر : المصدر نفسه

(*) البرهان في علوم القرآن 357/3 .

(١٠٦) الكتاب : 490/3 .

(١٠٧) المصدر نفسه : 490/3 .

(١٠٨) الايضاح في علل النحو : 122 .

(١٠٩) شرح الكافية : 92/2 .

(١١٠) المصدر نفسه : 467/3 .

(١١١) جامع البيان عن تأويل آي القران (تفسير الطبري) : 1431/2 .

(١١٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : 84/2-85 .

(١١٣) التبيان في إعراب القرآن : 152/1 .

(١١٤) الكشاف : 246/1 .

(١١٥) روح المعاني : 133/2 .

(١١٦) الكشاف : 246/1 .

(١١٧) الجامع لأحكام القرآن : 401/1 .

(١١٨) تفسير ابي السعود : 145/5 .

(١١٩) فتح القدير : 202/3 .

(١٢٠) تفسير أبي السعود : 286/6 .

(١٢١) شرح الكافية : 467/3 .

(١٢٢) ينظر : المصدر نفسه

(١٢٣) ينظر الكتاب : 3/ 565

(١٢٤) الكشاف : 246/1 .

(١٢٥) ينظر : المصدر نفسه .

(١٢٦) شرح الكافية 468/3 .

(١٢٧) تفسير أبي السعود 145/5 .

(١٢٨) في أصول اللغة : 78/3

(١٢٩) المصدر نفسه : 78/3 .

(١٣٠) المصدر نفسه : 81/3 .

(١٣١) المصدر نفسه .

(١٣٢) الواضح في النحو والصرف / قسم الصرف 114 ،

(١٣٣) ينظر : المصدر نفسه

(١٣٤) التفكير العلمي في النحو العربي : 130 .

(*) التعريف بالتصريف 298 .

مصادر البحث ومراجعه:

١ -الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السرّاج (ت 316هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط(1)، مؤسسة الرسالة . بيروت، 1405هـ . 1985م.
٢ -أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام (ت 761هـ) ،تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، ط(6) دار الندوة الجديدة – بيروت 1980م .
٣ -الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت 337هـ) ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، د.ت .
٤ -البرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين الزركشي (ت 794هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط(2) دار التراث – القاهرة ، د.ت .
٥ -التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت 616هـ) ، وضع حواشيه : محمد حسين شمس الدين ، ط(2) دار الكتب العلمية – بيروت 2010م .
٦ -التطبيق الصرفي ، للدكتور عبد الراجحي ، دار النهضة – مصر 1974م .
7- التفكير العلمي ، للدكتور فؤاد زكريا ،ط(3) المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب – الكويت 1988 م .
8- التعريف بالتصريف ، للدكتور علي أبو المكارم ، ط(1) ، مؤسسة المختار – القاهرة 1428هـ - 2007 م .
9- التفكير العلمي في النحو العربي ، للدكتور حسن خميس الملخ ، ط(1) دار الشروق – عمان / الأردن 2002م .

10- التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور كاظم بحر المرجان، ط(2)، عالم الكتب . بيروت، 1419هـ . 1999م.

١١- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) ، للإمام محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ) تحقيق : أحمد عبدالرزاق البكري وجماعة ، ط(1) دار السلام – مصر 1425هـ – 2005م .

١٢- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت 671هـ) ، ط(2) دار الكتب المصرية – القاهرة 1952م .

١٣- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط(2)، دار الكتب العلمية . بيروت، 1424هـ . 2003م.

١٤- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ، دار الحديث – القاهرة .

١٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للإمام أبي الثناء الآلوسي (ت 1270هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، د.ت .

١٦- شرح شافية ابن الحاجب، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب العلمية، انتشارات مرتضوي . إيران.

١٧- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية . القاهرة، د. ت.

١٨ شرح المفصل ، ليعيش بن علي بن يعيش (ت 643هـ) ، قدم له ووضع هوامشه : الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط(1) دار الكتب العلمية – بيروت 1422هـ – 2001م .

١٩ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لجمال الدين بن مالك الأندلسي (ت 672هـ) ، تحقيق : الدكتور طه محسن ، دار آفاق عربية – بغداد 1405هـ – 1985م .

٢٠ صحيح الجامع الصغير وزيادته ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، ط(3) المكتب الإسلامي – دمشق 1408هـ – 1988 م .

٢١ الصرف الواضح ، للأستاذ عبدالجبار علوان النايلة ، ط(1) مطبعة الزهراء – الموصل 1988 م .

٢٢ في أصول اللغة (القرارات التي أصدرها مجمع اللغة العربية في القاهرة)، أخرجها وضبطها وعلق عليها: مصطفى حجازي، وضاحي عبدالباقي، د.ت.

٢٣ الكامل في النحو والصرف والإعراب ، لأحمد قبَّش ، ط(2) دار الجيل – بيروت ، كتبت مقدمته في عام 1974م .

٢٤ الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 3، مكتبة الخانجي . القاهرة، 1408هـ . 1988م.

٢٥ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، ضبط ومراجعة: يوسف الحمادي، مكتبة مصر/ القاهرة، د. ت.

٢٦ المدخل إلى علم الصرف ، محمد منال عبداللطيف ، دار المسيرة – عمان / الأردن 1420هـ – 2000م .

٢٧ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للعلامة جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل – بيروت .
٢٨ معاني الأبنية في العربية ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، ط(1) بيروت 1401هـ – 1981م .
٢٩ المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت 285هـ) ، تحقيق: الشيخ الدكتور محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت ، د.ت .
٣٠ الواضح في النحو والصرف – قسم الصرف ، للدكتور محمد خير الحلواني ، ط(2) سوريا 1978م .